

## التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقاتها في العراق

م.د محمد ناجي محمد الزبيدي

م.د طالب حسين الكريطي

م.د محمد حسين الجبوري

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

### المستخلص

يعاني القطاع النفطي في العراق من مشاكل كبيرة ، تتعلق باستخراج النفط ، والصناعة النفطية، اذ لم تنجح السياسة الاقتصادية بشكل عام ، والسياسة النفطية بشكل خاص في وضع الخطط اللازمة لإدارة الثروة النفطية، كما لا توجد هناك جهة مختصة في مجال استثمار وإدارة الاحتياطات الفائضة المودعة في صندوق تنمية العراق (DFI)، على الرغم من حاجة العراق الماسة لاستثمار تلك الاحتياطات، فضلاً عن وجود بعض التقاطعات بين السلطة النقدية والسلطة المالية ، والاعتماد الكبير جداً لموازنة العراق على إيرادات صادرات النفط . ونظراً للنجاحات الكبيرة التي حققتها النرويج في مجال النفط ، على مستوى الاستخراج ، ومستوى صناعة وتصدير المشتقات النفطية ، يمكن الاستفادة من تجربتها في هذا المجال من خلال محاولة تطبيق هذه التجربة، والاسترشاد بها في كافة اطوار الصناعة النفطية الثلاث . كما ان نجاحها المهم والملفت للانتباه في مجال الاستثمار الامثل للموارد الربعية، يدعونا إلى دراسة هذه التجربة بكل تفاصيلها الدقيقة ، واسباب نجاح تلك التجربة ، وبخاصة في مجال الصناديق السيادية ودورها في الحفاظ على موارد الثروة النفطية في المستقبل والتوزيع العادل لها بين الأجيال، مما يعطينا رؤية موضوعية وصورة متكاملة لإمكانية إنشاء صندوق سيادي للعراق. والاستفادة منها في مجال وضع الاسس اللازمة لتطبيق هذه التجربة. لمالهذا الصندوق من دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق، من خلال تحقيق شيئاً من التكامل والتناسق بين السلطة المالية والنقدية ، اضافة إلى ذلك دوره في عزل الاقتصاد القومي ، عن الآثار السلبية المتولدة عن قطاع الصادرات النفطية ، عن طريق ضبط الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل القومي وتنشيط الاستثمارات الحكومية.

### المقدمة

لم تنتهج النرويج نهج باقي الدول النفطية التي كانت متلهفة لاكتشاف النفط وانتاجه ، إذ إن الشعور العام كان يشوبه الفتور فيما يخص احتمال وجود النفط في بحر الشمال . خاصة وان مديرية المسوح الجيولوجية في النرويج كانت تجزم بعدم وجود النفط . وكانت النرويج تنظر إلى شركات النفط كمجموعة من المغامرين الذين يحملون باكتشافات كبيرة تساعد على تقليل اعتماد الغرب على استيراد النفط من الخارج . اضافة إلى ان الشعب النرويجي كان ينعم بمستوى معيشي يستحق الحماية ضد اية مغامرة مغرية محفوفة بالمخاطر . غير أن بعد اكتشاف الغاز في هولندا وبريطانيا في جنوب بحر الشمال ازداد احتمال وجود الغاز في المياه النرويجية مما غير من توقعات النرويج بخصوص هذه المسألة ، وهكذا بدأت النرويج في الدخول لمرحلة التنقيب ، وقبل كل شيء بدأت بسن التشريعات اللازمة وتأسيس النواة الادارية للأشرف على عمليات التنقيب . وهكذا بدأت النرويج في وضع الاسس التشريعية والتعاقدية والتنظيمية ، التي أدت تدريجياً إلى تحقيق تعاون بناء بين الشركات والسلطات الحكومية ، مبني على احترام الادوار ، ومشاركة التكاليف والمجازفة بين الطرفين ، على اسس تجارية معترف بها تعكس حصصهما في الامتياز . فنتيجة لدراسة ماضي الصناعة النفطية وحاضرها قررت النرويج خلق

نظام جديد يتجنب المواجهة بين السلطات والشركات ، والسعي بدلا من ذلك إلى تحقيق تعاون بناء بينهما يقوم على اساس مشاركة منصفة في الحقوق والواجبات بين الطرفين .

من الصعب جدا ان تتوفر في اي بلد ظروف مطابقة لظروف النرويج ، لهذا يمكن الجزم بأن تطبيق التجربة النرويجية دون تغيير ، قد يؤدي إلى الفشل بدرجة معينة . اذ لا بد لكل بلد ان يختار نموذجه او نهجه الخاص ، الذي يتفق مع ظروفه وتطلعاته وامكانياته . وبالرغم من انه لا يمكن ولا يجدر لأي بلد ان يطبق النهج النرويجي مباشرة ، ولكن هنالك دروسا كثيرة يمكن الاستفادة منها في هذا النهج ، يجدر بالدول الاخرى ان تدرسها قبل اختيار الحلول التي تناسب ظروفها الخاصة . الا ان ذلك يقتصر بشرط مهم وحيوي ، وهو قيام دولة مؤسسات وقوانين لا تتجاذبها الاهواء الشخصية ولا المصالح الفئوية ، ولا يمكن لشخص معين او مجموعة اشخاص من فئة معينة التحكم في مصير الاقتصاد الوطني . اذ يعتمد نجاح اي جهد صناعي كبير على وجود ادارة رشيدة في البلد ، ليس فقط لإدارة القطاع بالذات وانما لنظام الحكم بصورة عامة . وان نجاح النرويج لم يكن ممكنا على هذه الدرجة العالية من الكفاءة ، لو لم تتوفر في البلد منذ البداية امكانيات متعددة على مختلف المستويات ، تشكل بكاملها مقومات الادارة الرشيدة . اذ ان لظروف النرويج ومستوى تقدمها قبل اكتشاف النفط اثر إيجابي كبير في نجاحها في إدارة قطاع النفط ، خاصة عند مقارنة هذه الظروف بظروف الدول التي سبقتها إلى صناعة النفط . وانطلاقا مما سبق ، ونظرا للنجاحات الكبيرة التي حققتها النرويج في مجال النفط ، على مستوى الاستخراج وصناعة وتصدير المشتقات النفطية ، ونجاحها المهم والملفت للانتباه في مجال الاستثمار الامثل للموارد الريعية ، والمتمثلة بتجربتها الرائدة في مجال الصناديق السيادية ، نرى من الاهمية ، بل من الضرورة ، دراسة هذه التجربة بكل تفاصيلها الدقيقة ، والاستفادة منها في مجال وضع الاسس اللازمة لتطبيق هذه التجربة في العراق . مشكلة البحث: يعاني القطاع النفطي في العراق من مشاكل كبيرة ، تتعلق باستخراج النفط ، والصناعة النفطية، اذ لم تنجح السياسة الاقتصادية بشكل عام ، والسياسة النفطية بشكل خاص في وضع الخطط اللازمة لإدارة الثروة النفطية في العراق ، كما لا توجد هنالك جهة مختصة في مجال استثمار وإدارة الاحتياطات الفائضة المودعة في صندوق تنمية العراق (DFI)، على الرغم من حاجة العراق الماسة لاستثمار تلك الاحتياطات، إضافة إلى وجود بعض التقاطعات بين السلطة النقدية والسلطة المالية ، والاعتماد الكبير جداً لموازنة العراق على إيرادات صادرات النفط . لذلك ظهرت الحاجة الماسة إلى إنشاء صندوق سيادي يستعمل موارد النفط ، ويقوم بتنميتها لتنوع مصادر الدخل ، وكصمام أمان لصد الأزمات المالية والاقتصادية التي تواجه البلد .

فرضيات البحث:

- ١ - يمكن الاستفادة من تجربة النرويج في مجال انتاج النفط والصناعة النفطية في العراق من خلال محاولة تطبيق هذه التجربة، والاسترشاد بها في كافة اطوار الصناعة النفطية الثلاث .
  - ٢ - إن لصناديق الثروة السيادية دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق، من خلال تحقيق شيئا من التكامل والتناسق بين السلطة المالية والنقدية ، إضافة إلى دورها في عزل الاقتصاد القومي عن الآثار السلبية المتولدة عن قطاع الصادرات النفطية، عن طريق ضبط الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل القومي وتنشيط الاستثمارات الحكومية.
- هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على جميع تفاصيل التجربة النرويجية في مجال الادارة النفطية ، واسباب نجاح تلك التجربة ، وكذلك يهدف إلى توضيح مفهوم صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ، من خلال دراسة

وتحليل لتجربة النرويج ، كذلك يهدف البحث إلى توضيح دور الصناديق السيادية في الحفاظ على موارد الثروة النفطية في المستقبل، والتوزيع العادل لها بين الأجيال، مع إعطاء رؤية موضوعية أو رسم صورة متكاملة لإمكانية إنشاء صندوق سيادي للعراق.

منهجية البحث :

اعتمد الباحث أسلوب المنهج التكامل (الاستقرائي الاستنباطي ) في التحليل الوصفي المقارن بغية الوصول إلى النتائج المطلوبة.

وانطلاقاً من فرضية البحث ، وللوصول إلى هدفه ، ارتئنا تقسيمه إلى المحاور الآتية :

المحور الاول : التجربة النرويجية في مجال انتاج النفط والصناعة النفطية.

المحور الثاني : تجربة النرويج في مجال استثمار العائدات النفطية .

المحور الثالث : الدروس المستفادة من تجربة النرويج وامكانية تطبيقها في العراق .

المحور الاول : التجربة النرويجية في مجال انتاج النفط والصناعة النفطية.

نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي :

تقع النرويج في الجزء الغربي والشمال من شبه الجزيرة الاسكندنافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا ، وتبلغ مساحتها(323802 كم٢)، ويقدر عدد سكان النرويج بحسب إحصاء (٢٠١٠) حوالي(4 920 305) نسمة، والعاصمة أوسلو هي اكبر مدينة في النرويج ، يقدر عدد سكانها بـ (599 230) نسمة(i). من الناحية السياسية كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال ، كما انها كانت وما زالت تعتبر بلدا ديمقراطيا ومسالما يدافع عن حقوق الانسان ويؤمن بالتعاون الدولي، مما جعلها في موقع الاحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب . اما من الناحية الثقافية يتمتع البلد بمستوى عالٍ من الثقافة العامة ، مع تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات. اما اجتماعيا فتتمتع النرويج بمجتمع منظم ومستقر على مستوى عالٍ من المعيشة ، تتوفر فيه العناية الاجتماعية لكل المواطنين ، ويفضل هذا الامان النفسي للمواطنين ، وبحكم جمال الطبيعة ، يميل النرويجيون في اسلوب حياتهم إلى تفضيل القيم المعنوية والروحانية على القيم المادية. من الناحية الاقتصادية تتمتع النرويج قبل اكتشاف النفط فيها باقتصاد متكامل ومنتعش يتميز بأساس صناعي جيد ، وبحكم توفر الشلالات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة ادت إلى انخفاض استيراداته النفطية. كما ان للنرويج تقاليد طويلة ومتطورة في كل من الملاحة وصيد الاسماك ، مما أدى إلى تجارة واسعة النطاق خاصة مع اوربا وامريكا (ii) . يُعد الاقتصاد النرويجي اقتصاد رأسمالي حديث يرتكز بالأساس على قطاع الخدمات ومن ثم على الصناعة وأخيراً على الزراعة وتتوزع نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في تكوين GDP كما يلي: قطاع الخدمات (٥٧,٨ %) والذي يضم تجارة الجملة والتجزئة ، والخدمات المصرفية والتأمين والهندسة والنقل والاتصالات والخدمات العامة. أما قطاع الصناعة فيساهم بنسبة (٤٠,١%) ويدخل ضمن هذا القطاع عمليات إنتاج وتكرير النفط والغاز، إذ يساهم النفط والغاز بحوالي(٢٥%) من GDP وعلى هذا الأساس يشكل قطاع النفط والغاز تقريباً (٦٣%) من القطاع الصناعي. وأخيراً قطاع الزراعة حيث لا يساهم في تكوين GDP للنرويج سوى (٢,١%). أما قوة العمل فتبلغ (٢,٥٩) مليون وتتوزع قطاعياً كما يلي : الخدمات (٧٦%) ، الصناعة (٢١,١%) ، وأخيراً القطاع الزراعي(٢,٩%) . أما عن معدل البطالة فقد بلغ(٣,٢%) في أيلول ٢٠٠٩ بعد أن

كان (٢,٥%) عام ٢٠٠٨ ، ومع ذلك فهو مستوى منخفض ، وتصل نسبة التشغيل في القطاع العام إلى (٣٠%) من إجمالي القوى العاملة في البلد. وبلغ معدل التضخم (٢%) في نهاية ٢٠٠٩ وعملة البلد هي الكرونة النرويجية (NOK) وكان معدل نمو GDP للنرويج خلال الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) هو (٤,٦%، ٥,٦%، ٢,٢%، ١,٢% - ، ٢,٣%) على التوالي. وقد بدء اهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الإقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول المنتجة للنفط ، ومن البديهي لبلد لم تكن له أي تجارب في النفط ان يدرس تجارب الدول الأخرى ، للاستفادة من إنجازاتها وتجنب أخطائها . وصادفت بداية التنقيب في بحر الشمال في أوائل الستينات ، عهدا حاسما في تطور العلاقات بين الدول المضيفة والشركات الدولية . وتم اكتشاف النفط في بحر الشمال في عام ١٩٦٩ وبدء الإنتاج في ١٥ حزيران عام ١٩٧١ . واصبح للقطاع النفطي دوراً فعالاً وكبيراً في الاقتصاد النرويجي فهو إضافة إلى مساهمته بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريباً ، فهو يساهم في رفق ما نسبته (٣٦%) من إجمالي العائدات الحكومية وتشكل الاستثمارات فيه ( ٢٤% ) نسبة إلى إجمالي الاستثمارات ، كما يساهم بنسبة (٥١%) من إجمالي صادرات البلد (iii) . جميع هذه المؤشرات تبين مدى أهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للنرويج ، لذلك فان أي تذبذب يحصل فيه سواء في أسعار النفط والغاز ، أو في عمليات الإنتاج والتصدير ، سوف ينعكس مباشرة على الاقتصاد المحلي وخصوصاً على القطاع العام فيه . وعلى هذا الأساس وفي ٢٢ حزيران ١٩٩٠ مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي رقم (٣٦)(iv) ، ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من اجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية (v) ، إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع نظراً للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص ، وفي المقابل ستشهد الإيرادات العامة من القطاع النفطي انخفاضاً نظراً لبدء النضوب التدريجي لاحتياطيات النفط ، إذ تشير الدراسات بان احتياطيات النفط الخام المؤكدة للنرويج تبلغ (٦,٦٨) مليار برميل وهي تحتل المركز(٢١) عالمياً وفقاً للسلسلة الدولية حسب حجم الاحتياطي المؤكد للنفط ، وبما إن معدل الإنتاج اليومي للبلد يبلغ (٢,٣٥) مليون برميل/يوم ، عليه فان زمن النضوب يكون في غضون (٧ - ٨) سنوات ، وفي ابعد الحدود لغاية عام ٢٠٢٠ (vi) .

ويمكن تلخيص اهم اسباب نجاح تجربة النرويج في مجال انتاج النفط والصناعة النفطية من خلال الخطوات الاتية :

اولا- السياسة التخطيطية في التعاقد مع الشركات :

هنالك توجهان مختلفان من التعاقدات في مجال النفط ، اما على شكل امتياز كما هو الحال في النرويج في جولة التراخيص الاولى (١٩٦٥) . او على شكل عقود ، كعقود الشراكة المتبادلة ، وتنقسم إلى قسمين (شراكة متحدة وشراكة غير متحدة) ، وعقود مقاسمة الانتاج ، وعقود الخدمة ، وكذلك عقود الشراء . يتميز عقد الامتياز عن غيره من العقود بانه يضمن لمن يتمتع بالامتياز حق القيام بعمليات التنقيب والانتاج مقابل دفع الاتاوة وضريبة الدخل لمالك الارض . وباستثناء كميات النفط التي يدفعها صاحب الامتياز كاتاوة للمالك ، تعود ملكية النفط لصاحب الامتياز بمجرد استخراجها إلى سطح الارض . وهذا يعني بان من حق صاحب الامتياز ان يبيع النفط والغاز لمن يرغب وكيفما يشاء ، غير انه ملزم بدفع الضرائب لحكومة البلد المضيف على اساس متفق عليه بين الطرفين في العقد لتحديد سعر النفط والغاز في اي فترة من الزمن . والمعتمد عليه في

هذا المجال ان يكون سعر النفط مرتبطاً بالأسعار الدولية ، بينما يحدد سعر الغاز بموجب الاسعار المتفق عليها في العقد مع المشتري ، والتي ترتبط بأسعار السوق المحلية ان لم يكن هناك مجال مضمون لبيع الغاز في سوق مفتوح (vii).

لم يستمر الحال على ما هو عليه ، اذ عملت النرويج في جولة التراخيص الثانية (١٩٦٩ - ١٩٧١) على اتباع مبدأ المشاركة الحكومية كمنشئ في عمليات النفط ، وكان الخلاف الحاد هو شكل المشاركة بين الحكومة والشركات . ومن جملة الحلول التي بحثت في ذلك الحين ، هو تكوين شركة متحدة بين الشركة والحكومة . ومن اجل ترضية اكبر عدد من الشركات جنحت الحكومة إلى منح الرقعة الواحدة إلى عدد من الشركات تختارها الوزارة من بين الشركات التي قدمت الطلب للحصول على تلك الرقعة ، وبناءً على رغبة الشركات توصلت الحكومة إلى ان الشكل المحبذ للتعاون هو تكوين شراكة غير متحدة بين حاملي التراخيص في الرقعة . وهكذا تم تصميم العقد النموذجي الذي استخدمته السلطات النرويجية على اساس المشاركة غير المتحددة . من خلال الامتيازات التي منحتها النرويج في السنوات العشر الاولى ، اتضحت وجهة النظر بالنسبة لها في ما يخص نسب المشاركة بين الطرفين ، اذ تبين ان حصة الشركات يجب ان تكون كافية دون ان تتجاوز ما هو متعارف عليه على المستوى الدولي كمكافأة لعنصر المخاطرة في الاستثمارات التي تتعرض لها الشركة . وقد دعت الشركات الراغبة والمؤهلة إلى تقديم عروضها بالنسبة إلى (٢٧٨) رقعة محددة في بحر الشمال وبعد دراسة العروض واتمام المفاوضات منحت السلطات (٧٨) رقعة لـ (٩) مجموعات مختلفة من الشركات ، وهكذا تم حفر أول بئر استكشافي عام ١٩٦٦ ، واستمر الحفر حتى بلغ عدد الابار (١٣) بئر في عام ١٩٦٨ ، وعندها تم اكتشاف اول حقل للنفط يسمى ( Cod Field ) ، الا ان حجمه اصغر من الحد الأدنى للاستثمار التجاري، ولكنه اكد احتمال وجود النفط في النرويج بكميات تجارية . ساعد اكتشاف حقل (Cod) على تبديد الشكوك حول وجود النفط في بحر الشمال النرويجي ، ولكنه في الوقت نفسه فتح المجال لبعض المخاوف حول عواقب عمليات النفط ، وبدأت نظرت الشعب والحكومة فيما يخص تصعيد عمليات النفط تتميز بالكثير من الحذر خشيت ان تطغى صناعة النفط على الجوانب الاقتصادية الاخرى في البلد . وبدأ النقاش على المستوى الشعبي والسياسي حول فوائد ومساوئ عمليات النفط والشروط اللازمة لتجنب العواقب المضرّة بمصلحة البلد على الامد الطويل . وبعد اكتشاف حقل أكوفسك في نهاية ١٩٦٩ وبداية ١٩٧٠ استمرت الاكتشافات في هذه المنطقة بالذات وفي مناطق أخرى من بحر الشمال . ولم تترك هذه النتائج المشجعة أي مجال للشك في ان النرويج قد دخلت فعلاً في عهد جديد يُحتم انتاج النفط في المستقبل القريب . وبدلاً من التركيز على المغريات المترتبة عن هذه الثروة غير المتوقعة كما حدث في كل الدول النفطية الاخرى ، احتفظت النرويج بهدوء كامل في مواجهة هذه الاكتشافات الجسيمة ، ومما يدعو إلى الاعجاب أن النرويج بدلاً من تصعيد عمليات التنقيب نتيجة للاكتشافات فضلت طوال السبعينات المزيد من التأمي في منح رقع جديدة للتنقيب ، وكان السبب الرئيسي هو كسب الوقت لتهيئة البلد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها ، حيث لم يزد عدد الرقع المرخصة سنوياً على (٥) رقع فقط طيلة مدة السبعينات . غير ان الحكومة قررت في اوائل الثمانينات ، ان الاقتصاد النرويجي كان قد نجح في تجنب العواقب السيئة من عمليات النفط ، مما شجع على زيادة عدد الرقع المرخصة سنوياً منذ عام ١٩٧٩ فصاعداً ، اذ بدئت السلطات تمنح الرقع بحسب مقتضيات المناطق المختلفة (viii).

ثانيا-التشريعات البرلمانية الداعمة للسياسة النفطية :

من اجل ضمان السيطرة الوطنية على الفعاليات المرتبطة بإنتاج النفط ، قرر البرلمان النرويجي في البداية ألا يسمح للشركات بالمباشرة في عمليات التطوير، دون موافقة البرلمان على خطة تطوير الحقل المختص ، وذلك يعود إلى اسباب متعددة، منها التحكم في استثمارات الدولة بصفتها شريكا مباشرا في عمليات النفط . والتأكد من ان الاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير، لا تؤدي إلى أضرار مباشرة او غير مباشرة للبيئة او للصناعات القائمة في البلد خارج قطاع النفط . وكذلك التأكد من ان تطوير الحقول يتم بموجب انظمة البلد في ما يتعلق بنسبة الاستخلاص وشروط الصحة والبيئة والسلامة عليه ارتأتلجنة الطاقة البرلمانية في النرويج عام ١٩٧١ تدوين المبادئ الاساسية لسياسة النفط في وثيقة مركزة يسهل الرجوع اليها من قبل اكبر عدد من الموظفين المعنيين بصناعة النفط ، وسُميت هذه الوثيقة بالوصايا العشر، وهي :

- ١- ضمان السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم كل عمليات النفط في النرويج .
  - ٢- يجب توفير كل احتياجات البلد النفطية من الانتاج المحلي .
  - ٣- حماية البيئة والصناعة المعاصرة من اي تأثير سلبي قد ينتج من عمليات النفط .
  - ٤- خلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج على اساس النفط النرويجي .
  - ٥- منع حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط .
  - ٦- وجوب توصيل الزيت الخام والغاز الطبيعي إلى ارض النرويج قبل تصديرهما إلى الخارج .
  - ٧- قيام الدولة بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط ، ومن ضمن ذلك ان تسعى الحكومة إلى خلق جهاز ينسق نشاطات صناعة النفط ، يجمع بين الاهداف الوطنية والدولية .
  - ٨- يجب خلق شركة وطنية حكومية تقوم بمصالح الدولة التجارية في قطاع النفط ، وتمارس الاعمال التشغيلية في هذا القطاع ، بالتعاون البناء مع الشركات الوطنية والدولية .
  - ٩- لا بد من تعزيز علاقات النرويج الخارجية ، لان عمليات اكتشاف النفط تتطلب مهام جديدة في سياسة البلد الخارجية .
  - ١٠- وضع سياسة ملائمة بالنسبة إلى المناطق غير المفتوحة شمال خط ٦٢ شمالا ، اي بمعنى يجب اختيار نمط لعمليات النفط يتفق مع الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بهذا الجزء من البلد .
- وبعد (٤) سنوات من الاكتشافات الكبرى في بحر الشمال ، وبالتحديد في عام ١٩٧٤ اعدت وزارة المالية النرويجية دراسة مفصلة تتعلق بتأثير الصناعة النفطية والعوائد المتوقعة منها مستقبلا في الصناعات القائمة وفي الاقتصاد الوطني بصورة عامة ، اضافة إلى تأثيرها في نمط التطور الاجتماعي في النرويج . وبعد استلام مختلف التعليقات من الوزارات والمؤسسات المعنية ، كما هي العادة في النرويج ، والاستئناس بفحوى هذه التعليقات ، قدمت الحكومة إلى البرلمان في العام المذكور التقرير رقم (٢٥) الذي يعتبر من اهم الوثائق في موضوع تجنب مساوئ النفط على الاقتصاد ، وقد كان الهدف منه "وضع الأساس لاتخاذ قرارات مهمة في ما يتعلق بسياسة التراخيص في المستقبل ، وكيفية استعمال عائدات النفط " . وتوصل التقرير إلى ضرورة الحذر من تصعيد الاستكشافات بصورة غير مدروسة ، خوفاً من التأثيرات السلبية لهذا التصعيد على الاقتصاد الوطني ويرى التقرير بأن هذه التأثيرات السلبية تكون على شكلين ، اما تأثير مباشر في الصناعة الوطنية وفي سوق الايدي العاملة في البلد نتيجة المشاركة الوطنية في عمليات النفط ،(كالتنقيب او الانتاج او تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط المختلفة او عمليات التصنيع المنبثقة من النفط كالتنقية والتكرير والصناعات البتروكيميائية... الخ) ، واما

بصورة غير مباشرة عن طريق استعمال عائدات النفط لزيادة الاستهلاك المحلي او الاستثمار الداخلي .وقد برر التقرير تلك المخاوف باحتمال حدوث الظواهر السلبية التالية :

أ- نقل المزيد من الطاقات المالية والبشرية من الصناعات التقليدية إلى صناعة النفط ، مما يُضعف الصناعات التقليدية .  
ب- التصعيد في عمليات النفط وزيادة الاستهلاك المحلي المترتب على عائدات النفط ، سيؤديان إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مضر في تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى الصناعات التقليدية (ix) . ونتيجة لذلك يرى التقرير احتمالية فقدان الصناعات التقليدية قابليتها على تحمل المنافسة في الأسواق الدولية ، مما يستدعي ان تتم عمليات النفط تدريجيا وبصورة مخططة ، من أجل تحاشي زيادة الاتكال على موارده .

ثالثا- السياسة الضريبية الساندة لقطاع النفط :

قررت النرويج منذ البداية ان يخضع قطاع النفط لنفس النظام الضريبي الذي كان مستعملا للقطاع الصناعي بصورة عامة ، مع بعض التعديلات اللازمة للتطبيق . علما بان نوع العقد النموذجي يعتمد على النظام الضريبي في البلد .وفيما يتعلق بنسب الضرائب التي تفرض على عمليات النفط ، كان من الطبيعي ان تلتفت النرويج إلى البلدان المجاورة في بحر الشمال لكونها تشبهها في الظروف المناخية والبحرية ، كما انها قد سبقت النرويج في تجربة النفط . اعتمدت النرويج في كل جولة من جولات التراخيص نظام ضريبي يختلف عن النظام المعتمد في الجولات الأخرى ، وفي كل مرة تقدم الحكومة النرويجية تعديلات مهمة على النظام الضريبي ، على اساس التغيرات المهمة التي طرأت في صناعة النفط الدولية ، لذلك اقترحت اللجنة عدة طرق يمكن استعمالها لمنح الحكومة حصة عادلة من الأرباح الإضافية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط منذ الدخول في المفاوضات عام ١٩٦٥ . وبعد كثير من الاحتجاجات من قبل شركات النفط ، قدمت الحكومة إلى البرلمان مسودة لقانون جديد أقر أخيرا في عام ١٩٧٥ تضمن التغيرات الآتية ، والتي تعبر عن اهم ما شهدته النظام الضريبي من تطورات طويلة فترة تطوره :

١ - بقيت الاتاوة على نفس المستوى الذي كانت عليه بموجب قانون ١٩٧٢ ، اي بين (٨ إلى ١٦ %) ، ولا يسمح بخصم اي تكاليف من الاتاوة ، غير انه يمكن خصم الاتاوة ذاتها من مجمل العائدات من أجل حساب الضرائب الأخرى .  
٢ - حددت نسبة ضريبة الشركات الاعتيادية بـ (٨,٥%) كما هو الحال بالنسبة إلى بقية الصناعات على الأرض اليابسة في النرويج .

٣ - ادخل القانون ضريبة خاصة تسمى (ضريبة الربح الفائض) على مستوى (٢٥%) تحسب على اساس الربح الصافي . وبحسب هذه الضريبة لا يسمح بخصم الأرباح الموزعة على المساهمين ، الا انه من الممكن خصم كمية معينة تسمى بالدخل المعفي . ان الغاية من اقتراح ضريبة الربح الفائض هي السماح للمستثمر بالاحتفاظ بحصة صغيرة من الأرباح الكبيرة ، الناتجة عن الاسعار العالية للنفط ، بينما تعاد بقية الأرباح إلى الحكومة كضريبة فائض .

٤ - لغرض حساب الضريبة حول القانون السلطات الحكومية بتحديد ما يسمى "السعر الاعتيادي" للنفط الذي يحسب مبدئيا كسعر يستعمل في سوق حرة .

لم يبقى حال النظام الضريبي على ما هو عليه دون تعديل ، ففي العام ١٩٨٦ قدمت الحكومة النرويجية تعديلات مهمة في النظام الضريبي ، كمحاولة لتشجيع الشركات على الاستثمار في الاستثمار ، على الرغم من الانخفاض الشديد في اسعار

النفط ، الذي بدأ اواخر الثمانينيات واستمر طوال التسعينيات . الا ان الحكومة كمقابل لتسهيلاتهما ، اصرت على ان تقوم الشركات بجهود جدية من اجل تقليص تكاليف التطوير والانتاج (x).

رابعا - الدعم المؤسسي :

ان وجود مؤسسات مختلفة ومتعددة كانت مؤهلة مبدئيا للمساهمة في عمليات النفط ، يعد احد الاسباب التي مكنت النرويج من النجاح في تلك العمليات . فعلى سبيل المثال كانت شركات كبيرة مثل شركة (نورسك هايدرو) مهتمة بعمليات النفط منذ اول اكتشافه . كما ان صناعة الملاحة في ذلك الحين تعاني صعابا كبيرة دوليا ، وهي تبحث عن مجالات اخرى للنمو . لهذا كانت صناعة السفن مهتمة كثيرا بعمليات الحفر والتنقيب الزلزالي بسبب احتياج هذه العمليات إلى سفن مختصة للقيام بهذه المهام . ويعد تتابع الاكتشافات في اوائل السبعينيات استطاعت صناعة الملاحة استغلال فرصتها الذهبية في زيادة مساهمتها ، مما ادى إلى تطور صناعة التجهيزات النفطية إلى ما هي عليه اليوم . وقد شجعت السلطات الحكومية هذا الاتجاه ، بإعلانها ان مساعدة الصناعة النرويجية في المساهمة في عمليات النفط ستكون احد المعايير التي ستستعمل عند اختيار الشركات في جولات التراخيص . كذلك كان وجود الكفاءات الصناعية المختلفة التي لها ارتباط بصناعة النفط عاملا مهما في نجاح في نجاح المشاركة الوطنية في عمليات النفط . اضافة إلى ان التحالف بين الشركات النرويجية والشركات الدولية ساعد في تسريع عملية اكتساب الخبرة والكفاءة اللازمتين ، على الرغم من حداثة صناعة النفط تحت ظروف بحر الشمال القاسية . اضافة إلى ان الصناعة النرويجية لها مكانة مرموقة مسبقا في عدة مجالات اهمها :

(مشاريع كبرى في القطاع الهيدروكهربائي، المنشآت والتراكيب الكونكريتية ، التسجيلات الزلزالية، الموصلات اللاسلكية ، وصناعة الاسفنج ) ، وقد تمكنت الصناعة النرويجية من التحرك بسرعة إلى الطليعة . وهكذا تمكنت النرويج والدول الاخرى المحيطة ببحر الشمال من تلبية احتياجات عمليات النفط . وبالتدرج تطورت عدة حلول واساليب مستحدثة كونت بمجموعها ما اطلق عليه اسم "تقنية بحر الشمال". ولم ينحصر تطبيق هذه التقنية على بحر الشمال ، بل يمتد إلى كثير من المناطق البحرية التي تشابه بحر الشمال من ناحية عمق المياه والمناخ والظروف البحرية ، ومما ساعد كثيرا في تصحيح وصقل هذه التقنية التعاون المشترك بين النرويج والمملكة المتحدة وهولندا والدنمارك . ومن اجل ادامة هذا التطور كانت الصناعة النفطية بحاجة إلى كوادر جديدة ، وقد ادت الجامعات والمؤسسات التعليمية والتقنية والتجارية في النرويج دورا مهما في هذا المجال ، اذ قامت المؤسسات التعليمية بتلبية الحاجة إلى كوادر حرفية متخصصة في مرحلة التشغيل. كما ادى الجهاز الثقافي دورا مهما في اسناد صناعة النفط في النرويج (xi).

خامسا-النجاح في خلق الترابطات بين قطاع النفط وقطاع الصناعة الوطنية :

وقد تم ذلك من خلال دعم شركات القطاع الصناعي الوطني وتشجيعها في تجهيز القطاع النفطي بالخدمات المختلفة ، حيث عملت السلطات النرويجية على زج الصناعة النرويجية للمشاركة في قطاع النفط ، اما من خلال المشاركة المباشرة كمشثمر في قطاع النفط عن طريق الحصول على امتيازات التنقيب والانتاج ، او بشكل غير مباشر من خلال تقديم الخدمات والمعدات اللازمة لعمليات النفط كمقاول او كمجهز لعمليات النفط . وكان هناك هدفان يُراد تحقيقهما من وراء ذلك ، الاول ، كما ورد في الوصية الثانية التي اشرنا اليها فيما سبق اعلاه من الوصايا العشرة ، فإن من اهم اهداف السياسة النفطية في النرويج خلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج منبثقة من وجود النفط ، والعمل الجاد على ان تكون هذه الفرص قادرة على الاستدامة دون الاعتماد على استمرار وجود النفط . اما الهدف الثاني والذي ينطلق من الوصيتين



السادسة والسابعة ، هو تحقيق السيطرة الوطنية على اهم القرارات في صناعة النفط ، عن طريق انشاء شركات وطنية تقوم بتحضير الخطط للتنقيب والتطوير والانتاج . ويعتبر قرار الحكومة النرويجية بإشراك الشركات الوطنية في التراخيص عام ١٩٦٥ نقطة انطلاق مهمة لتشجيع الشركات النرويجية ، وان التطور السريع الذي شهدته الشركات النرويجية الثلاث ( هايدرو ، ساكا ، ستاتوسل ) ، لم يتحقق دون الإسناد المستمر من قبل السلطات الحكومية النرويجية التي سعت منذ دورة التراخيص الثانية في ١٩٦٩ إلى منح ما يقارب (٣٣%) من الحصص في الامتيازات للشركات الوطنية . ثم قامت الحكومة في خطوة لاحقة باقتراح للبرلمان حول تشكيل الشركة الوطنية الحكومية عام ١٩٧٢ (xii).

كذلك أخذ شكل الدعم المقدم من قبل الحكومة النرويجية للصناعة الوطنية ، توقيع عقود مع الشركات الدولية اشترطت فيها المساهمة في تطوير الصناعة المحلية داخل وخارج صناعة النفط ، وتركت الحكومة للشركات ان تختار نوع المساهمة ، اما عن طريق المشاركة المباشرة ، او الاستثمار ، او توقيع عقود للتعاون وتبادل الخبرة مع المؤسسات النرويجية على اساس المصالح المشتركة ، اذ شجعت الحكومة الشركات النفطية الدولية على دعم عملية تطوير التقنية النرويجية داخل قطاع النفط من اجل اللحاق بالتقنية العالمية وتجهيز الخدمات لعمليات النفط في النرويج . اصف إلى ذلك اعلنت الحكومة في اواسط السبعينيات عن هدفها في زيادة نسبة التجهيزات النرويجية لعمليات النفط إلى (٧٠%) من مجمل تكاليف التنقيب والانتاج ، وقد نجحت في تحقيق ذلك في اواخر السبعينيات . كما ان من اهم الاسباب التي شجعت على تعاون الشركات الدولية مع الشركات المحلية في النرويج ، الظروف المناخية والبحرية القاسية في بحر الشمال ، والتي تعد جديدة بالنسبة للشركات الدولية ، مما شجع الطرفين على التعاون لإيجاد الحلول المناسبة في اسرع وقت ممكن . وكنتيجة لجميع هذه الاجراءات والخطوات ، تم خلق ترابطات قطاعية بين قطاع النفط وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، اذ تمكنت النرويج خلال (١٠) سنوات من خلق صناعة لتجهيز عمليات النفط على المستوى الدولي ، واليوم تشكل التجهيزات اهم مصادر الانتاج والتصدير في النرويج . واصبح للنفط منذ الثمانينات اهمية بارزة في الانتاج الوطني ، اذ بلغت قيمة الانتاج من قطاع الخدمات النفطية بما في ذلك انتاج منصات الحفر والاستخراج ، ما يقارب (٥%) من مجمل الانتاج الوطني اي ما يقارب (١٦٧) مليار كراون في عام ٢٠٠٧ ، وعلى الرغم من تواضع الرقم إلى مجمل الانتاج الوطني ، الا انه يمثل نجاحا كبيرا لسياسة الحكومة في خلق قطاعات صناعية منبثقة من النفط . كما قد بلغت قيمة الصادرات النفطية في عام ٢٠٠٦ حوالي (٥٠٠) مليار كراون ( اي حوالي ٧٠ مليار دولار امريكي) . ويعتبر تصدير التجهيزات النفطية اليوم من اهم مصادر التصدير في النرويج ، اذ بلغت تلك الصادرات في نفس العام حوالي (٣٣) مليار كراون ( اي حوالي ٤,٧ مليار دولار امريكي) . وقد شكلت الصادرات النفطية في ذلك العام حوالي (٥٠%) من مجمل الصادرات في النرويج . مما يدل على ان القطاعات غير النفطية ما زالت في ازدهار وتؤدي الدور الرئيسي في اقتصاد النرويج ، خاصة اذا ما عرفنا بان اسعار النفط كانت مرتفعة في عام ٢٠٠٦ ، وبطبيعة الحال فان النسبة اليوم في ظل الاسعار المنخفضة للنفط ، هي اكثر بكثير لصالح الصادرات غير النفطية . وهذا يدل على عدم تراجع القطاعات الاقتصادية الاخرى امام قطاع النفط ، كما حدث في اغلب الدول النفطية الاخرى (xiii).

سادسا- توزيع المهام الحكومية المتعلقة بإدارة النفط :

ان اتخاذ القرارات على المستوى الاعلى هو من مهام مجلس الوزراء او السلطة التنفيذية، كما هو الحال في اغلب الدول ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق سياسة الدولة مستندا إلى توصيات الوزارات المختلفة ، ثم يقدم للبرلمان تقارير متعددة بهذا

الشأن . وعلى المستوى الوزاري، تتولى وزارة المالية في النرويج مسؤولية التخطيط الاقتصادي الموحد للبلد ، بالمشاورة مع الوزارات المختصة بحسب اختصاصاتها ، الا ان مسؤولية اقرار الخطط تكون جماعية تتمثل في مجلس الوزراء . وتقوم وزارة النفط بوضع الخطط لصناعة النفط بالتعاون الوثيق مع وزارة المالية ، وتنفذ الخطط بالتشاور المتواصل معها . وليس هنالك من شك في ان اشتراك وزارة المالية الفعال في تخطيط الصناعة النفطية ، ساعد كثيرا على حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات العفوية التي كان من الممكن ان تنبثق عن صناعة النفط . وفي السنوات الاولى من عمليات النفط ، عهدت اغلب امور النفط إلى وزارة الخارجية ، غير ان المسؤولية الرسمية لإدارة امور النفط اسندتها الحكومة النرويجية إلى وزارة الصناعة والموارد المعدنية بعد الشروع في دورة التراخيص الاولى في ١٩٦٥ ، حيث كانت تتولى ادارة امور التعدين بصورة عامة ، بالإضافة إلى اعمالها الأخرى .

بعد التوسع في عمليات النفط ، قررت الدولة في عام ١٩٧٨ تشكيل وزارة خاصة تجمع بين شؤون النفط والطاقة ، وتتولى هذه الوزارة لغاية اليوم مسؤوليات وضع السياسة النفطية ، واقتراح التشريعات ، ووضع الخطط لعمليات النفط ومنح الامتيازات ، وكل ذلك يتم بالتعاون مع بقية الوزارات ، كل بحسب اختصاصه . وبحسب التقاليد الحكومية في النرويج ، تُسند مسؤوليات المتابعة والمراقبة إلى مديريات تقنية تحت الوزارات المختلفة ذات المسؤولية (xiv).

تتولى شركة النفط الوطنية في النرويج (ستاتويل) المهام التجارية للنفط ، اذ ان السبب المباشر لتشكيل هذه الشركة في عام ١٩٧٢ ، كان لتحويل المصالح التجارية الحكومية في قطاع النفط من الوزارة إلى الشركة . وبالإضافة إلى توليها المصالح التجارية ، فهي تساعد الحكومة في تنفيذ سياساتها النفطية على المستوى التشغيلي عن طريق تعاونها المباشر مع بقية حاملي التراخيص . لهذا الغرض كان من الضروري ان تقدم الشركة تقارير للحكومة ، ومن ثم للبرلمان من اجل تتبع دورها في التأثير على العمليات التجارية ، قبل ان يتوصل حاملو التراخيص إلى قرارات يستعصي التأثير فيها لاحقا من قبل السلطات عند عرضها لهم للموافقة والتصديق .

وفي الوقت نفسه الذي اقترحت فيه الحكومة تشكيل شركة ستاتويل ، قامت باقتراح تحويل كثيراً من مهام المراقبة إلى مديرية النفط النرويجية (NPD) التي استحدثت لهذا الغرض . ولأجل تأكيد الاستقلال الحرفي لهذه المديرية كمؤسسة تقنية محايدة وموضوعية ، عُين مجلس ادارة مستقل من قبل وزارة الصناعة المسؤولة عن النفط في ذلك الحين ، لإدارة شؤون المديرية . غير ان مجلس الادارة الغي في عام ١٩٩١ واصبحت المديرية تابعة اداريا إلى وزارة النفط .

في اواخر العام ٢٠٠٣ وبداية ٢٠٠٤ تم تقسيم مديرية النفط إلى هيئتين منفصلتين ساندتان لعمليات النفط ، الاولى "مديرية النفط" تتفرغ للعناية بإدارة مصادر النفط تحت وزارة النفط ، بينما تتفرغ الثانية "مديرية السلامة" لرعاية أمور السلامة والصحة والبيئة ، اضافة إلى تنسيق عمليات المراقبة من قبل الدوائر الحكومية المختلفة تجاه الشركات وهي تقع تحت اشراف وزارة العمل والاقاليم . وفيما يخص مهمات جمع وتدقيق ايرادات النفط المختلفة ، تقوم دائرة خاصة في وزارة المالية بهذه المهمات ، مستندة إلى الخبرة التقنية المتوفرة في بقية الجهاز الحكومي ، ولا سيما في وزارة ومديريات النفط التي تم ذكرها اعلاه (xv) .

#### المحور الثاني : تجربة النرويج في مجال استثمار العائدات النفطية

قبل التعرف على تجربة النرويج في مجال استغلال وتوظيف العوائد النفطية عن طريق صناديق الثروة السيادية ، لا بد من التعرف على مفهوم صناديق الثروة السيادية ، واسباب نشوء تلك الصناديق ، وما هي الدوافع الكامنة وراء ذلك .

اولا : تجربة النرويج في مجال انشاء الصناديق السيادية ( المفهوم والاسباب ) .

١- مفهوم ومتطلبات انشاء الصناديق السيادية .

لا يوجد اتفاق على ما يمكن ان يعتبر صندوقا سياديا ، اذ أن لفظة صناديق هنا يراد بها للتعبير عن وحدات تنظيمية في صورة مؤسسات مالية. وان مصطلح صناديق الثروة السادية من المصطلحات حديثة العهد ، التي ظهر إلى الساحة الاقتصادية والاعلامية لأول مرة عام (٢٠٠٥) ، من خلال مقالة للاقتصادي الروسي اندريوروزانوف ( Andrew Rozanov ) في المجلة المصرفية المركزية [Central Banking Journal] ، بعنوان "من الذي يحمل ثروة الأمم" [Who Holds The Wealth of Nations<sup>(xvi)</sup>]. وقد عرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على انها 'صناديق او ترتيبات استثمار عامة ذات اغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها ، مهمتها الاحتفاظ بالأصول ، وادارتها ، لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة الاجل . ويتم بناؤها من عمليات الصرف الاجنبي او عائدات عمليات التخصيص او فوائض المالية العامة ، او عائدات صادرات السلع . وتطبق تلك الصناديق ستراتيجيات استثمار تشمل على استثمارات في اصول مالية اجنبية . وبموجب هذا التعريف يقدر صندوق النقد الدولي اصول تلك الصناديق في ٢٠٠٨ بين (٢,١ و ٣) تريليون دولار<sup>(xvii)</sup>. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ووزارة الخزانة الامريكية ، صناديق الثروة السيادية بانها "وسائط استثمار مملوكة للحكومة ، يتم تمويلها من موجودات الصرف الاجنبي ، تُدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية " ، وتعرفها لجنة الامم المتحدة للتجارة والتنمية بأنها " قنوات رأسمالية عدة تسيطر عليها الحكومة، وتستثمر في الاسواق الخارجية"<sup>(xviii)</sup>. أما مركز لندن للخدمات المالية الدولية، فقد عرف صناديق الثروة السيادية على أنها (عبارة عن حافظة كبيرة للأموال المملوكة والمدارة من الحكومة والتي تُستثمر في أصول محلية وأجنبية، على الغالب أجنبية، ولمدة طويلة من الزمن ويكون تمويل هذه الحافظة من خلال الاحتياطات النقدية الأجنبية، وقد تتضمن صناديق التقاعد العامة)<sup>(xix)</sup>.

على العموم يطلق مصطلح صندوق ثروة سيادي إذا توفر فيه كلا مما يأتي<sup>(xx)</sup>

أ-تعود ملكيته وإدارته للحكومة.

ب- مصادر تمويله تكون من فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات الصرف الأجنبي الرسمية، أو عوائد الخصخصة، أو

فوائض المالية العامة ، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية ، أو كل هذه الموارد مجتمعة.

واستنادا لما سبق يمكن التوصل إلى تعريف شامل للصناديق السيادية على أنها: " أوعية استثمار غير متجانسة مملوكة

للدولة ومدارة من جهة مستقلة عن السلطة النقدية ووزارة المالية ، وتستثمر هذه الجهة الجزء الأكبر من أصولها أو كلها

خارج البلدان المالكة لها ، ويكون تمويلها من خلال الحكومة عن طريق التحويلات وبنسب متفاوتة من فوائض التجارة

الخارجية ، احتياطات النقد الأجنبي ، وتُستعمل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية .

وبما أن صناديق الثروة السيادية تتنوع من حيث أهدافها ومصادر تمويلها، أصبح من الصعب أن يصاغ تعريف واحد

متفق عليه ومقبول لدى جميع الأطراف المعنية بالشأن المالي، فهناك صناديق كثيرة تمتلكها الدول ، تختلف في مضمونها

وإدارتها وأهدافها عن صناديق الثروة السيادية ، اذ يختلف نطاق عمل صناديق استقرار العائدات النفطية ( Oil )

Stabilization Funds، وكذلك تختلف في مرجعيتها وظروف انشاءها في ما بين الدول . وقد اوضحت احدى الدراسات

الحديثة ، ان (٢١) دولة نفطية لديها صناديق ، غرضها الرئيسي او احد اغراضها هو استقرار العائدات، ومن اهم تلك

الصناديق هي صندوق "احتياطي المشاريع الاستراتيجية" في البحرين ، و "صندوق الاحتياطي العام" في الكويت ، و "صندوق الاحتياطي العام" في قطر. وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي ، عن طريق استقرار الانفاق العام ، ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وصعوبة التنبؤ بها إلى الميزانية . وتتبع الدول عدة طرق لبناء الصندوق ، اما بالإيداع فيه عند زيادة الاسعار فوق مستوى معين ، او تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية او غيرها للإيداع فيه ، او وسائل متعددة أخرى . اما بالنسبة للسحب من تلك الصناديق فيأخذ اشكالا عدة منها السحب في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية ، او يترك قرار السحب إلى السلطات المالية والتشريعية . اما قرار استثمار ايداعات تلك الصناديق فيختلف من دولة لأخرى ، إذ يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج ( كي لا يزامح الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص ، او لتجنب اعراض ما يعرف بالمرض الهولندي ) بأدوات وآجال يتم تحديدها لاجتهاد القائمين على تلك الصناديق ، والبعض الآخر من الصناديق يتم استثمار ايداعاته في الداخل والخارج بنسب يتفق عليها (xxi). وقد لاحظت احدى الدراسات لصندوق النقد الدولي ، من خلال دراسة تجارب العديد من صناديق استقرار العائدات النفطية ، انها لا تساهم في الانضباط المالي ، وفي تجنب الاقتصاد النفطي مثالب تقلبات الإيرادات ، وان التجارب الناجحة ( مثل صندوق التقاعد في النرويج ) لا يعود إلى وجود الصندوق فحسب ، ولكن إلى الانضباط المالي ووضوح السياسات المالية والنقدية والشفافية في تلك الدولة .

كما ان صناديق الثروة السيادية تختلف عن الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبي ، حيث انه عندما تتراكم احتياطات النقد الاجنبي لدى الدولة عبر السنين ، وبشكل يفوق حاجتها لذلك الفائض للأغراض الفورية ، تستطيع ان تنشأ صناديق سيادية خاصة بها لإدارة تلك الاحتياطات ، تكون تحت سيطرة البنك المركزي . في حين ان صناديق الثروة السيادية تكون خارج سيطرة البنك المركزي ، وان اصولها اقل سيولة من احتياطات الدولة من النقد الاجنبي ، كما ان السلطة النقدية (البنك المركزي ) لا تستطيع التصرف بها في حالة حاجتها للسيولة ، لأنها لا تسيطر عليها ، وان سيطرة فتكون سيطرتها غير مباشرة ، لان الهيئة او الجهاز الذي يدير الصندوق السيادي يعمل بشكل مستقل ، ولكن غير منفصل عن البنك المركزي . كذلك فان وظيفة الصناديق السيادية الاساسية تكمن في تحقيق عائد على احتياطات النقد الاجنبي عن طريق عمليات الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر (المحفطي) . بينما الوظيفة الاساسية للبنوك المركزية والتي تحتفظ باحتياطات النقد الاجنبي تكمن في الحفاظ على استقرار الاسعار محليا (xxii). ولكن قد تقترب بعض انواع الصناديق السيادية من حيث طبيعة العمل والوظيفة ، من احتياطات النقد الاجنبي التي يحتفظ بها ويديرها البنك المركزي ، عندما يكون هدفها استقرار الاقتصاد الكلي والسيولة، واستثماراتها تقتصر على الاستثمارات غير المباشرة قصيرة الاجل .

هنالك عدة اعتبارات لتأسيس تلك الصناديق ، الاول هو النضوب الطبيعي للموارد ، والحاجة إلى بناء اصول اخرى تدر دخلا للأجيال ، تعوض نضوب الاصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي ، وهو ما اصطلح عليه بالعدالة بين الاجيال ( Intergenerational Equity ) . اما الاعتبار الثاني لأنشاء تلك الصناديق ، فيتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وامكانية تنويع قاعدته ، وهذا يعتمد على حجم الاحتياطي والانتاج ، وبالتالي العائدات للفرد ، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات ، وعوامل اخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد . وهذا يعني ان الاقتصادات صغيرة الحجم وقليلة السكان وذات امكانات التنوع المحدودة ، لديها حافز اكبر لإنشاء صناديق ادخار العائدات

النفطية (xxiii). وهناك اعتبار ثالث لا يقل أهمية عن الاعتبارين الأول والثاني ، وهو ان صناديق الثروة السيادية يمكن ان تكون اداة مفيدة للسياسة المالية ، ويتضح دورها جليا في الاقتصاديات أحادية الجانب (اقتصاديات البلدان الريفية)،فبما إن أسعار هذه الخامات وعلى وجه التحديد النفط تحدد في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن ووفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية ، لذلك يكون استقرار وتوازن الميزانية العامة للدول النفطية ، مرتب طاً بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط ، إذ إن ميزانية تلك الدول تكون شديدة الحساسية للصددمات الخارجية المتولدة من تقلب أسعار هذه المادة . ومن هنا يبرز دور الصناديق السيادية السلعية ، إذ تعمل كحاجز يدرأ ويقي الميزانية العامة للدولة من تقلبات الأسعار في الأسواق النفطية الدولية سلباً وإيجاباً وبالتالي فهي تيسر عمل الميزانية العامة للحكومة قدر الإمكان، ففي حال حدوث صدمة خارجية سلبية أو ايجابية لأسعار النفط تعمل الصناديق السيادية السلعية على امتصاص تلك الصدمة . فان كانت صدمة سلبية (انخفاض كبير ولمدة شهر فما فوق) بأسعار النفط ، تعمل الصناديق على تمويل الميزانية وتسد العجز الحاصل في الموازنة العامة من دون الحاجة إلى التوجه للاقتراض الداخلي سواء من البنك المركزي أو من الجمهور المحلي، أو الاقتراض الخارجي، وذلك لأثار الاقتراض السلبية ، إذا ما كان الغرض من الاقتراض هو للمساهمة في تمويل نفقات جارية و ليست استثمارية ، أما في حال حدوث صدمة خارجية ايجابية (ارتفاع في أسعار النفط) كذلك سيعمل الصندوق السيادي على امتصاص هذه الصدمة، وتجربة الجزائر حققت نجاحا كبيرا في هذا المجال من خلال (صندوق ضبط الموارد) (xxiv).

٢:- مسبات تبلور تجربة النرويج في مجال الصناديق السيادية :

بعد بدء عمليات إنتاج النفط في النرويج منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، شهدت السوق النفطية الدولية ارتفاعاً في أسعار النفط ، وبدأت الحكومة بالحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع حديث العهد على الاقتصاد الوطني ،وتحولت تلك الإيرادات مباشرة إلى الموازنة ، وأسهمت في زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي ،بشكل قفزة نوعية خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، لتصل تلك الزيادة إلى (٥١%) عن العامين السابقين ، توزعت بشكل زيادة في أجور العاملين الحاليين وخلق وظائف جديد ، بحيث وصلت نسبة الزيادة في العاملين لدى القطاع العام منذ عام ١٩٧٠ ولغاية عام ١٩٨٠ ما نسبته (٦٠%) . وترتب على ذلك انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، ظهر بشكل واضح في عام ١٩٨٠ بسبب انخفاض أعداد العاملين في الصناعات غير النفطية ، والعاملين في الزراعة والصيد ، وتحولهم للعمل في القطاع الجديد الصاعد (النفطي).زد على ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار ، ومع ذلك استمرت الحكومة في سياستها التوسعية مدعومة بالإيرادات النفطية ، إذ حاولت أن تدعم القدرة التنافسية لصادرات للبلد الأخذ بالهبوط بتقديم الإعانات والدعم للصناعات المحلية غير ذات الصلة بالنفط كصناعة السفن والصناعات الغذائية والتعليب ، وكذلك للقطاع الزراعي ، إذ سجلت النرويج أعلى معدلات الدعم للصناعات المحلية من بين مجموعة بلدان OECD(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) . وبحلول عام ١٩٨٦ ،وعلى اثر الهبوط الحاد في أسعار النفط ، والتي لم تتحسن لغاية عام ١٩٩٠ ، حصل تخبط في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام والموازنة في النرويج .

وعلى اساس ذلك ، أُتخذ قرار من قبل البرلمان والحكومة النرويجية ، على أن لا يتم إدخال إيرادات النفط المتحققة في زمن انتعاش أسعاره في السوق الدولية ، وإنما يتم اقتطاع جزءاً من هذه الإيرادات الغير متوقعة وإيداعها بصندوق خاص، ولكن حصلت بعض التقاطعات عن حجم الإيرادات الفائضة وكيفية تحديدها الأمر الذي أدى إلى أن يتم إيداع جميع إيرادات النفط في هذا الصندوق سواء انتعشت أسعار النفط أم لا ، لكي يُجنب اقتصاد البلد من الآثار السلبية الناتجة عن إيرادات الموارد الطبيعية والمتمثلة بالأساس بالمرض الهولندي<sup>(xxv)</sup>.

وفي ٢٢ حزيران ١٩٩٠ مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط النرويجي رقم (٣٦) ، ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية . إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل مُتسارع ، نظراً للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص ، وفي المقابل ستشهد الإيرادات العامة من القطاع النفطي انخفاضاً نظراً لبدء النضوب التدريجي لاحتياطيات النفط . إذ تشير الدراسات بان احتياطيات النفط الخام المؤكدة للنرويج تبلغ ( ٦,٦٨ ) مليار برميل وهي تحتل المركز ( ٢١ ) عالمياً وفقاً للتسلسل الدولي حسب حجم الاحتياطي المؤكد للنفط ، وبما إن معدل الإنتاج اليومي للبلد يبلغ ( ٢,٣٥ ) مليون برميل/يوم ، عليه فان زمن النضوب يكون في غضون ( ٧ إلى ٨ ) سنوات وفي ابعد الحدود لغاية عام ٢٠٢٠<sup>(xxvi)</sup>. وفي عام ١٩٩٦ تم تحويل الاموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق ، واستثمرت في تجارة العملات . وفي العام ١٩٩٨ تم السماح بتوظيف اموال الصندوق في اسهم تجارية ، وفي عام ٢٠٠٥ تم تغيير اسم الصندوق إلى ( صندوق التقاعد الدولي ) . وتتمثل مصادر تمويل الصندوق بالاتي:(إيرادات الحكومة من مبيعات النفط والغاز محليا وخارجيا "الصادرات" ،بقية الإيرادات الحكومية المرتبطة بجميع الأنشطة ذات الصلة بالقطاع النفطي ،إضافة إلى الإيرادات المتولدة من استثمارات الصندوق في الأصول المالية خارجياً )<sup>(xxvii)</sup>.

## ٢- اهداف الصناديق السيادية في التجربة النرويجية :

منذ البداية استخدم صندوق الثروة السيادية النرويجي ، كأداة للسياسة المالية ، تدعم إدارة عائدات النفط على المدى الطويل ، وبذلك فالغرض الأساس من الصندوق هو لدعم الموازنة العامة ، وضمان مورد ثابت لها سنويا بعيداً عن الارتباط والاعتماد على إيرادات القطاع النفطي، والتي تمتاز بالتذبذب وعدم اليقين المتولد أساساً من تقلب أسعار النفط ، ومن عمليات الإنتاج والتسويق بصورة ثانوية . إذ إن معظم مناطق إنتاج واستخراج النفط في النرويج هي مناطق ذات ظروف جوية رديئة في أغلب أيام السنة والتي في بعض الأحيان تُعرقل عمليات الإنتاج والتسويق.

وبما إن إيرادات النفط تُصب في الصندوق ، فهو بذلك قد عزل تماماً الموازنة العامة عن إيرادات النفط ، وبالتالي حث الحكومة على عدم الاعتماد على إيرادات النفط ، والعمل على إيجاد مصادر بديلة لتمويل موازنتها السنوية كالضرائب ، والرسوم ، وإيرادات المشروعات العامة والدومين العام ، بصورة تدريجية سنة بعد أخرى إضافة إلى ضبط الإنفاق العام وتقنيده . ولكن من ناحية أخرى رُبط عجز الموازنة غير النفطية<sup>(xxviii)</sup> ، بحجم القيمة السوقية لإجمالي أصول الصندوق ، ففي ربيع عام ٢٠٠١ عملت الحكومة على إدخال قاعدة مالية فحوها ، أن لا يتجاوز عجز الموازنة غير النفطية ما نسبته ( ٤ % ) من إجمالي أصول صندوق النفط الحكومي<sup>(xxix)</sup>. وهو ذات المعدل الموضوع كعائد سنوي وصافي متوقع عن

عمليات الاستثمار لأصول الصندوق. إذ إن الحكومة حينما أعدت وأدخلت هذه القاعدة المالية (قاعدة ٤%) كانت تُريد إن تُثمي وتُراكم أصول الصندوق وتدخرها للمستقبل ، فهي لا تقتطع منه ، وإذا ما أرادت أن تقتطع منه لسد عجز الموازنة غير النفطية ، فلا بد أن لا يتجاوز الاقتطاع أو السحب منه معدل حجم إيراداته المتوقعة والمتمثلة بما نسبته (٤%) من القيمة السوقية لأصول الصندوق . وبذلك تم دمج الصندوق مع السياسة المالية ، والتي هي من مهام وزارة المالية حصرا . ويمكن الخروج بعدة نتائج من وراء إدخال قاعدة (٤%) والتي أُقرت عام ٢٠٠١ ، وفُعلت عام ٢٠٠٢ وهي (xxx):

أ - حماية الميزانية العامة من التغيرات في الإيرادات النفطية.

ب - الحفاظ على الأصول المالية لغرض استعمالها من قبل الأجيال القادمة .

ج - تجنب ظهور اعراض المرض الهولندي في البلاد.

د - العمل على إطالة عمر الثروة النفطية من خلال استثمارها بواسطة الصندوق في الأصول المالية الخارجية.

وبذلك نجح الصندوق بفك الارتباط المباشر بين إيرادات النفط المتقلبة والإنفاق العام، هذا من ناحية الأجل القصير ، كذلك نجح الصندوق بعملية الادخار وتنمية المدخرات للمستقبل لغرض تغطية ومقابلة زيادة الإنفاق العام في المستقبل أي عمل على خلق توازن بين الزيادة المتوقعة بالإنفاق العام بالخصوص لأغراض المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية وما يتعلق بشيخوخة السكان من جهة، وبين الانخفاض المتوقع في الإيرادات المتولدة من النفط نتيجة النضوب عبر الزمن من جهة أخرى. فيعام ٢٠٠٥ تم تغيير اسم الصندوق ليتحول من صندوق النفط النرويجي إلى صندوق التقاعد النرويجي الحكومي - العالمي "Norway Government Pension Fund-Global (NPFG)" ، او صندوق التقاعد الدولي . وان تسمية الصندوق بصندوق التقاعد ، لم يأتي من فراغ ، فالتقاعد امر يحتاجه الجميع ، ورفع الانتاج لتأمين التقاعد امر مرغوب فيه ايضا ، وان احد اهداف الصندوق الرئيسية هو تمويل تقاعد الاجيال القادمة . كما ان تسمية الصندوق بصندوق التقاعد ، لا يعني أن تحولاً في الغرض الأساس من الصندوق ، والمتمثل بالادخار للمستقبل ، حيث انه لا يتم السحب من الصندوق لسد النفقات العامة في مجال التقاعد ، وإنما لسد العجز في الموازنة بصورة عامة (xxxi).

ثانياً : آليات عمل وثمار صندوق الثروة السيادية النرويجي.

١- آليات عمل صندوق الثروة السيادية النرويجي :

يمكن تلخيص المبادئ الأساسية لصندوق الثروة السيادية النرويجي بالنقاط الآتية :

أ- تتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لإدارة الصندوق وتقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه عن طريق الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة. وقد اوكلت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي .

ب -كقاعدة عامة ، اتفقت عليها الاكثريّة من السياسيين في البلد ، يجب ان لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف

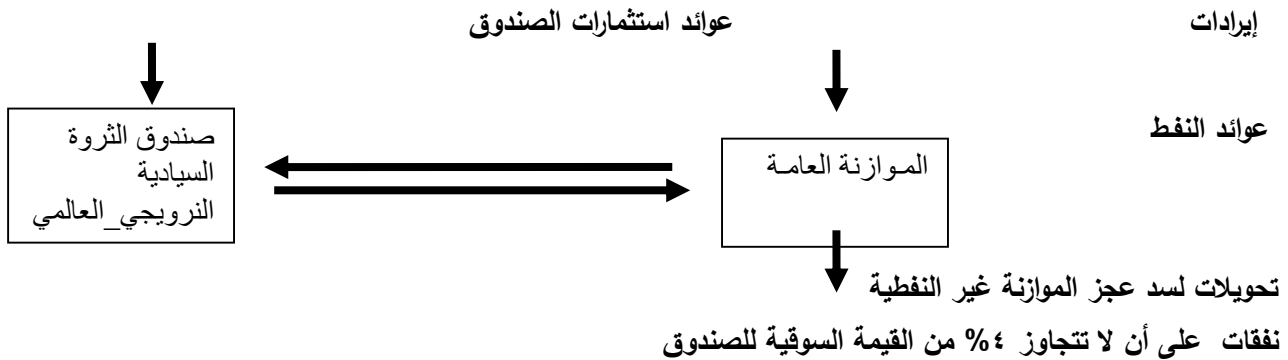
الاعتيادية نسبة تزيد على (٤%) من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.

ج - في اي سنة لا يسمح للحكومة سحب اية اموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية ( اي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط ).

د- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط ، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق .

- ويتضح مما ورد اعلاه ، ان الصندوق هو في الواقع جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول اليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط . ومن اهم التعليمات التي وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق هي الاتي:
- الصندوق مخول في استثمار امواله خارج النرويج فقط . ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج .
  - يجب ان يسعى الصندوق إلى تحقيق اعلى ربح ممكن مع اقل مجازفة .
  - يجب ان لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الاسهم التجارية ( ٤٠%) من كل الاستثمارات . ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى ( ٦٠%) في المستقبل .
  - على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيئ إلى حقوق الانسان ، والابتعاد عن الرشوة ، او الإساءة إلى البيئة ، وذلك للمحافظة على سمعة البلد .
  - تتوزع الاستثمارات جغرافيا بين أوربا ( ٥٠%) ، امريكا مع افريقيا ( ٣٥%) ، وآسيا مع أوقيانيا ( ١٥%) .
  - تكون الايداعات الثابتة ( ٦٠%) من استثمارات الصندوق . وقد تخفض النسبة إلى ( ٤٠%) ، وهي موزعة كالاتي : أوربا ( ٦٠%) ، امريكا مع افريقيا ( ٣٥%) ، وآسيا مع أوقيانيا ( ٥%) (xxxii).
  - يمكن توضيح كيفية عمل الصندوق مع أدوات السياسة المالية من إيرادات ونفقات وموازنة عامة بالمخطط (١) أدناه، حيث إن الصندوق يكون على صلة مع الإيرادات العامة من ناحيتين ، الأولى كونه يُعتبر مُستلم صافٍ وبصورة دورية للإيرادات العامة ، وبالتحديد (إيرادات القطاع النفطي الحكومي) والتي تُشكل جزءاً مهماً من الإيرادات العامة ، ومن الناحية الثانية كونه يُعتبر (مكوناً) للإيرادات العامة ، حيث تتولد الأخيرة نتيجة قيامه بعمليات استثمار غير مباشر لأصول الصندوق في الأسواق النقدية والمالية العالمية . كذلك الحال بالنسبة للنفقات العامة ، فان الصندوق على صلة بها من ناحيتين أيضاً ، ولكن هنا من حيث البعد الزمني (القصير الأجل والطويل الأجل) ، فمن الناحية قصيرة الأجل يعمل الصندوق كعمول للعجز المخطط لا العجز المؤقت المتحقق في الموازنة العامة (يحدث العجز المؤقت في الموازنة بصورة سنوية نتيجة عدم التوافق الزمني بين الإيرادات العامة ، وبالتحديد الإيرادات الضريبية منها ، والنفقات العامة ، لان الإيرادات الضريبية غالباً ما تجبى بعد النصف الأول من السنة المالية ، الأمر الذي يترتب عليه إحداث عجزاً مؤقتاً لا مخططاً أو دائماً ، كونه سيطفاً بذات السنة المالية ويعد جباية الإيرادات الضريبية ) .

مخطط (١) ( يمثل آلية عمل الصندوق في الاجل القصير)

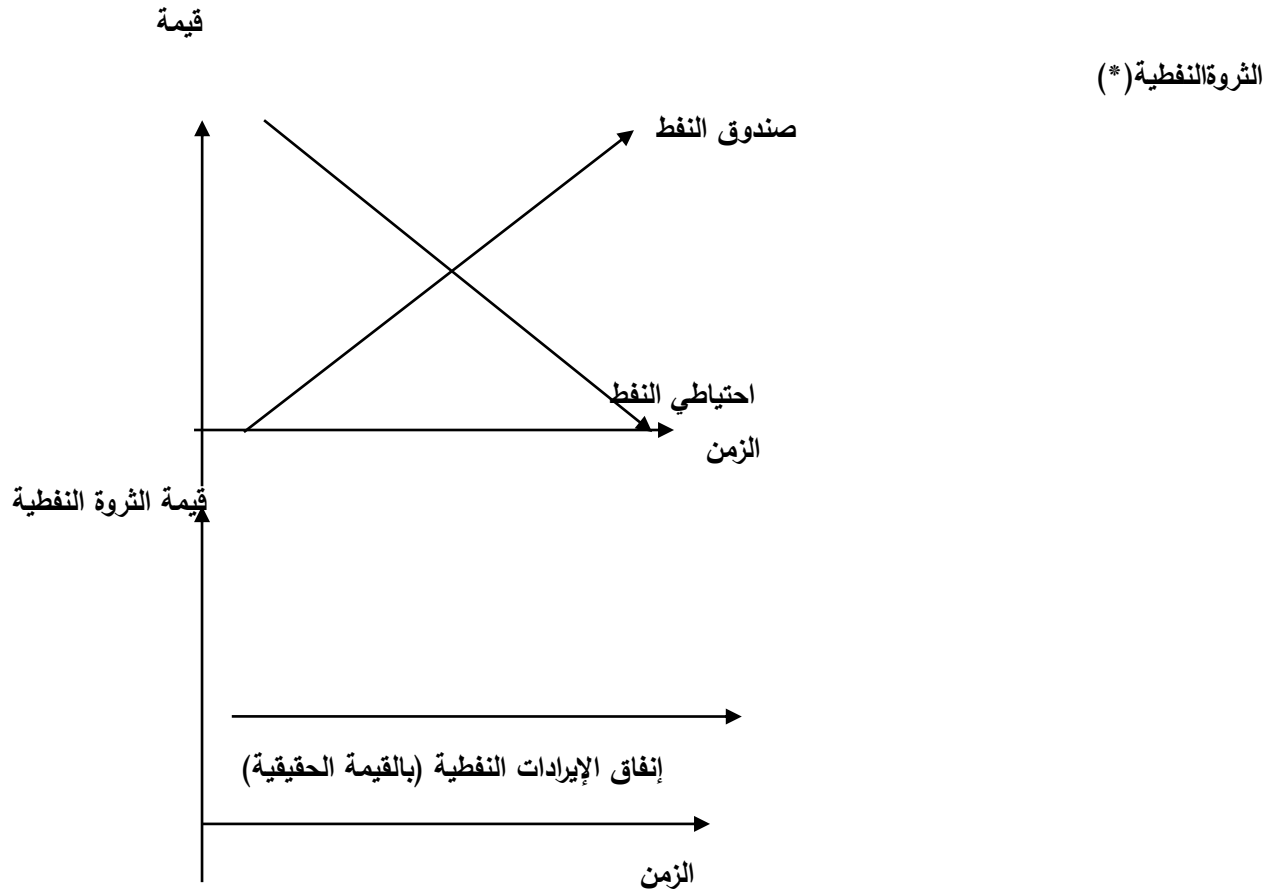




اما من الناحية الطويلة الأجل، فمن خلال الدور الادخاري الذي يقوم به الصندوق، فإنه سوف يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل (في الأجل الطويل) أثناء وبعد النضوب التدريجي للاحتياطيات المؤكدة من النفط<sup>(xxxiii)</sup>. والشكل (١) ادناه ، يوضح آلية عمل الصندوق في ادخار وتراكم الأصول المالية والتي مصدرها

شكل (١)

الآلية عمل الصندوق في الاجل الطويل



المصدر: VadarOvesen, IMF, work paper, regimes and revenue management

Petroleum fiscal

systems.9/July/2008.p27.

متاح على شبكة الانترنت على الموقع: [www.norad.no/en/thematic-areas/energy/oil.../128868](http://www.norad.no/en/thematic-areas/energy/oil.../128868)

(\* ) قيمة الثروة النفطية تمثل ( احتياطيات النفط + صندوق النفط )

الأساس هو إيرادات النفط ، والتي تعمل (أي الأصول المتراكمة) على ضمان مورد ثابت لتغطية النفقات العامة في المستقبل ، من خلال قيام الصندوق بتمويل هذا الانفاق أثناء وبعد النضوب التدريجي للاحتياطيات المؤكدة للبلاد .

إن احتياطات النفط تنضب مع مرور الزمن والمتمثلة هنا بالمستقيم ذو الميل السالب ، بينما نلاحظ إن أصول صندوق النفط هي في تراكم مستمر ، والمتمثلة هنا بالمستقيم ذو الميل الموجب ، ولكننا نجد إن قيمة الثروة النفطية ( احتياطات النفط + صندوق النفط ) وعملية إنفاقها تكون مستقرة ولفترة زمنية طويلة ، حيث مثلت هنا بالمستقيم الأفقي في الجزء السفلي من الشكل البياني . وبالتالي عملت الحكومة على إحداث توزيع عادل للثروة النفطية بين الأجيال من ناحية وعلى ضمان تدفق إيرادات ثابتة ومعزولة بشكل تام عن القطاع النفطي من ناحية أخرى .

٢- نشاطات الصندوق:

إن النشاط الرئيسي للصندوق السيادي النرويجي هو في مجال الاستثمار في الأسواق النقدية والمالية الدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين . ولكن تركيبة محفظة الصندوق لم تكن على نسق واحد منذ مزاولته لنشاطه في عام ١٩٩٧ ، إذ طرأت تغيرات استراتيجية مهمة على الصندوق، فبعد أن تم التحويل الأول للصندوق في عام ١٩٩٦ من قبل وزارة المالية ، بدأ الصندوق باستثمار هذه الأموال المَحْوَلَة ، في أدوات الدخل الثابت فقط (السندات الحكومية وأدوات الاستثمار النقدي)<sup>(xxxiv)</sup>. وفي عام ٢٠٠٠ تمت إضافة أولى عمليات الاستثمار في الأسهم ضمن الشركات المتداولة داخل الأسواق الناشئة . أما في عام ٢٠٠٢ فقد تم إضافة السندات غير الحكومية إلى تشكيلة أدوات الدخل الثابت ضمن المحفظة<sup>(xxxv)</sup>. وفي نهاية عام ٢٠٠٧ تجاوز حجم الصندوق مبلغ (٢٠٠٨) مليار كراون نرويجي ( اي ما يعادل ٣٣٠ مليار دولار امريكي ) ، وفي نفس العام تم افتتاح مكتب الصندوق في شنغهاي ، والذي يعد مؤشر عن اهتمام إدارة الصندوق بالأسواق الناشئة في آسيا ، واتخذ قرار بزيادة حصة الأسهم في المحفظة لتصل إلى ( ٦٠% ) من إجمالي تشكيلة المحفظة ، يقابله انخفاض في أدوات الدخل الثابت ( إلى (٤٠%) ، وتم تفعيل القرار فيعام ٢٠٠٨ ليكون الصندوق مالكا لما نسبته ( ٧٧,٧٧ % ) من قيمة أسواق الأسهم العالمية<sup>(xxxvi)</sup> .

وقد تم تفعيل عملية الاستثمار في الأصول الثابتة بمطلع عام ٢٠١١ ، من خلال التعاقد على ما نسبته اقل من (٢٥%) من شارع "Regent Street" (ريجنت) في لندن ومبانيه المؤلفة من (١١٣) بناية ، ولمدة (١٥٠) عام ، وقدرت الصفقة بـ ( ٤٥٢ ) مليون جنيه إسترليني، أي ما يعادل تقريبا ( ٤,٢ ) مليار كرونة نرويجية<sup>(xxxvii)</sup>. عموماً تتوزع استثمارات المحفظة على مجموعة واسعة من البلدان (٦٩) بلد ، موزعة على (٨٤٩٧) شركة ، وتستحوذ أوروبا على الجزء الأكبر من استراتيجية توزيع الأصول جغرافياً بنسبة تصل إلى (٥٤%) من إجمالي تشكيلة المحفظة بين الأسهم و أدوات الدخل الثابت ، وكما إن كل منها هو الآخر يتوزع قطاعياً ، ولكن عملية التوزيع قطاعية تكون اكبر من ناحية الأسهم لا أدوات الدخل الثابت ، إذ يتركز توزيع أدوات الدخل الثابت على يتركز توزيعها على أساس درجة المخاطرة بالدرجة الأولى . أما فيما يتعلق بتشكيلة محفظة الصندوق من الأسهم فهي الأخرى موزعة بشكل كبير قطاعياً وجغرافياً وهي في تغير مستمر ولكن يمكن القول ومن خلال تتبع التقارير السنوية للصندوق ، إن تشكيلة الأسهم من حيث توزيعها جغرافياً أنها تسير باتجاه زيادة الاستثمارات في الأسواق الناشئة في آسيا ، وعلى وجه التحديد الصين والهند ، وكذلك في أمريكا الجنوبية وعلى وجه التحديد البرازيل<sup>(xxxviii)</sup>. وعلى الرغم من ذلك لا تزال حصة أسواق تلك المناطق قليل قياساً بأسواق المناطق الأخرى ، وبالخصوص أوروبا. والجدول (١) التالي يبين توزيع اهم الأسهم قطاعياً وجغرافياً.

جدول (١) قيمة أكبر الأسهم المملوكة للصندوق النرويجي وتوزيعها جغرافيا وقطاعيا عام ٢٠١١

اسم الشركة	البلد	القطاع	قيمة الأسهم المملوكة (مليون كرونة نرويجية )
Royal Dutch Shell Plc	انكلترا	النفط والغاز (طاقة)	22 386
HSBC Holdings Plc	انكلترا	مصرفي	21 569
Nestlé SA	سويسرا	سلع استهلاكية	19 866
Vodafone Group Plc	انكلترا	اتصالات	16 370
Exxon Mobil Corp	الولايات المتحدة الأمريكية	اتصالات	13 990
BP Plc	انكلترا	النفط والغاز (طاقة)	13 472
Novartis AG	سويسرا	الصحة	12 674
Total SA	فرنسا	النفط والغاز	12 635
Apple Inc	الولايات المتحدة الأمريكية	تكنولوجيا	12 460
Siemens AG	ألمانيا	صناعي	12 208

المصدر: تقرير الصندوق لعام ٢٠١١، ص ٥، متاح على شبكة الانترنت على الموقع :

[www.nbim.no/Global/Reports/2011/Q1/Q1\\_2011\\_web.pdf](http://www.nbim.no/Global/Reports/2011/Q1/Q1_2011_web.pdf)

المحور الثالث : الدروس المستفادة من تجربة النرويج وامكانية تطبيقها في العراق .

اولا : نظرة موجزة عن واقع القطاع النفطي في العراق :

يوصف العراق بكونه يطفو على بحيرة من النفط ، اذ تشير الاستكشافات إلى ان احتياطي العراق المؤكد من النفط يقدر

بأكثر من (١٤٣,١) مليار برميل<sup>(xxxix)</sup>، وهو يمثل ثالث احتياطي نفطي في العالم بع امريكا والسعودية . ورغم هذا

الاحتياطي الكبير الا انه لا يشمل كافة مناطق العراق ، كما تشير الدراسات الاولية عن وجود مكامن نفطية ضخمة لم

تستكشف بعد في منطقة الصحراء الغربية ، يقدر مخزونها بنحو (١٠٠) مليار برميل اخرى او اكثر<sup>(xi)</sup>. ويعد النفط العراقي

من الانواع الجيدة ويتسم بانخفاض تكاليف الانتاج . ويتركز الانتاج النفطي في العراق في منطقتين رئيسيتين هما منطقة

حقول الجنوب (الرميلة) ، ومنطقة حقول الشمال (كركوك) . وتنتج حقول الجنوب الجزء الاكبر، ويصل انتاجها إلى اكثر من

(٢) مليون برميل يوميا في ظل الظروف الطبيعية . اما حقول الشمال فيقدر انتاجها تحت الظروف الطبيعية (٥٠٠) الف

برميل يوميا. وهذه الارقام تعتبر متواضعة جدا مقارنة بحجم الاحتياطي النفطي العراقي ، علما بان انتاج العراق قبل ٢٠٠٣

كان يصل إلى (٣) مليون برميل يوميا<sup>(xii)</sup> . ويأتي هذا التراجع نتيجة المشاكل الامنية ، وتواضع المستلزمات والقدرات

الفنية حاليا ، مما يحول دون امكانية تطوير الانتاج . وبحسب احصاءات صندوق النقد العربي وصل الانتاج اليومي للنفط

في العراق إلى (٢,٦٦٨) مليون برميل عام ٢٠١١<sup>(xiii)</sup>.

يأتي الغاز الطبيعي بالمرتبة الثانية بعد النفط من حيث الاحتياطيات المؤكدة للموارد الطبيعية في العراق ، اذ تقدر

الاحتياطيات بنحو (٣١٥٨) مليار متر مكعب ، الا ان الانتاج السنوي منه لا يصل سوى إلى (٩) مليار متر مكعب سنويا

(xliii). وهذا ما يشير إلى تواضع الكميات المستثمرة من الغاز ، في الوقت الذي يرتفع الطلب المحلي عليه لأغراض توليد الطاقة والاحتياجات المنزلية من التدفئة وطبخ الطعام . كما ان هنالك ارتفاعا في الطلب الخارجي على الغاز ايضا . يرى القانمين على وزارة النفط العراقية إن بمقدور العراق وبموجب جولات التراخيص الأولى والثانية الوصول إلى حجم إنتاج يبلغ حوالي ( ٦,٥ ) مليون برميل / يوم ، في العام ٢٠١٤ ، وحوالي ( ١٢ ) مليون برميل/ يوم في العام ٢٠١٧ . في حين إن تقديرات وكالة الطاقة الدولية لمعدل النمو السنوي لإنتاج النفط العراقي هي ( ٤,٨ % ) ليكون ( ٣ ) مليون برميل يوم في عام ٢٠١٥ ، و( ٣,٨ ) مليون برميل/ يوم ، خلال عام ٢٠٢٠ . كان هذا قبل الأخذ بعقود التراخيص ، ولكن في تقريرها لعام ٢٠١٠ ، رأت بأن إنتاج النفط العراقي سيكون ( ٣,٦ ) مليون برميل/ يوم في عام ٢٠١٥ ، و( ٤,٨ ) مليون برميل/ يوم بحلول عام ٢٠٢٠ ولشركة النفط البريطانية (BP) British Petroleum (BP) راي اخر بهذا الخصوص . إذ ترى بأن توسيع وتيرة القدرة الإنتاجية النفطية للعراق خلال الأعوام المقبلة ، هو مصدر لعدم اليقين وانه من المتوقع وليس من المرجح ، أن يساهم العراق بحوالي ( ٢٠ % ) من النمو العالمي لإنتاج النفط خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠٣٠ ، وذلك وفقاً للعقود التي شرع بمنحها العراق في منتصف عام ٢٠٠٩ ، إذ ستصل بالإنتاج إلى ( ١٢ ) مليون برميل/ يوم بحلول عام ٢٠٢٠ . ومع ذلك فهناك تحفظات على هذا الرقم ، لعدة أسباب اهمها : الوضع السيئ لأنابيب التصدير ، ووضع البنية التحتية ومحطات ضخ النفط ، والتحديات الأمنية العصبية التي يمر بها البلد ، فضلاً عن الوضع السياسي الغير مستقر هذه التحديات من المؤكد ستؤثر على خطط زيادة إنتاج النفط العراقي .

أما بخصوص أسعار النفط فهي ترتبط بشكل وثيق مع النمو في كل من حجم السكان العالمي ، والناتج المحلي الإجمالي العالمي ، واللذان يعتبران أهم العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي على الأسعار ، والتي لم تنخفض في الغالب دون ( ١٠٠ ) دولار امريكي للبرميل منذ مدة طويلة ، وهناك توقعات بارتفاعها اكثر من ذلك في الاعوام القادمة . وقد بلغت اسعار النفط الاسمية في عام ٢٠١١ ( ١٠٧,٥ ) دولار للبرميل ، فيما بلغت الحقيقية ( ٨٨,٦ ) دولار للبرميل (xiv) . عليه فان إيرادات العراق النفطية في العام الواحد تقدر بأكثر من ( ٩٠ ) مليار دولار امريكي ، على اعتبار ان الانتاج اليومي ( ٢,٦٦٨ ) مليون برميل ، وسعر البرميل ( ١٠٧,٥ ) دولار . وهذه الإيرادات سوف تتزايد ، اذا ما سلمنا بان العراق يصدر ما يقارب ( ٢,٨ ) مليون برميل يوميا ، وان سعر البرميل قد يتجاوز حاجز ( ١٢٠ ) دولار للبرميل في كثير من الاحيان . يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا كبيرا جدا على القطاع النفطي ويرتبط به ارتباطا وثيقا ، ويتضح ذلك من خلال الجدول (٢) الآتي :

جدول (٢) مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بالقطاع النفطي خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
نسبة القطاع النفطي في تكوين GDP	٦٥,٢ %	٦٧,٦ %	٧٢,٨ %	٦١,٥ %	٦٢,٥ %	٥٦,٨
نسبة إيرادات القطاع النفطي إلى إجمالي الإيرادات العامة	٩٦ %	٩٤,٧ %	٩٣,٤ %	٨٧ %	٨٨,٢ %	٩٨,٠٩
نسبة صادرات القطاع النفطي إلى إجمالي الصادرات	٩٧,٥ %	٩٨,١ %	٩٨,٦ %	٩٩,٤ %	٩٨,٧ %	٩٩,٦

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، للأعوام ( ٢٠٠٩ ) ، (٢٠١٢).

يتضح من الجدول بان القطاع النفطي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ ان متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين GDP للعراق خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١١) كانت (٦٤,٩٢ %) ، مع العلم ان سنة ٢٠٠٨ تُعد السنة التي سجلت اكبر نسبة ، اذشكل القطاع النفطي ما نسبته (٧٢,٨%) من GDP للعراق ، وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة لهذا القطاع ، مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في العراق يتحدد بدرجة كبيرة بمعدل النمو الذي يُسجله القطاع النفطي. كما تُعد الإيرادات النفطية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة وهو ما تؤكدُه معطيات الجدول (٢) ، إذ بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة (٩٣,٨٦%) كمتوسط للمدة (٢٠٠٦-٢٠١١) ، مع العلم ان هذه النسبة سجلت اكبر قيمة لها خلال العام ٢٠١١ لتصل إلى (٩٨,٠٩%) ، وذلك يدل على ان الموازنة العامة ، تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي ، وباعتبار ان تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة ، عليه يمكن القول على انه أداء القطاع النفطي يُعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في العراق. كما تُشكل صادرات القطاع النفطي المورد الرئيسي للعملة الأجنبية في العراق، باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت ما نسبته (٩٨,٩٨%) كمتوسط للمدة (٢٠٠٦-٢٠١١) ، وبما ان الميزان التجاري يمثل احد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فانه يمكن القول على ان أداء القطاع النفطي يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في العراق ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل مباشر وشديد بأداء القطاع النفطي ، مما يعني أن هبوطاً حاداً في أسعار النفط على المستوى العالمي ولمدة طويلة نسبياً ، تؤدي إلى الإضرار بالوضع الاقتصادي ، وإذا ما طالت مدة التذني في أسعار النفط قد تقود البلد إلى أزمة اقتصادية .

ثانيا : الاستفادة من التجربة النرويجية في مجال انتاج النفط والصناعة النفطية :

مما لا شك فيه ، ان وجود النفط في اي بلد يمثل فرصة فريدة للاستفادة من هذا المصدر الثمين . وبما ان النفط مصدر ناضب ، لذا فان هذه الفرصة ذات امد محدد ، ولا تفسح المجال للكثير من الاخطاء ، لذلك يتحتم على البلد ان يتحكم بتوقيت الخطوات المختلفة في عمليات النفط ، بحيث تتناغم العمليات في خدمة المصلحة الوطنية الشاملة ، ويقتضي هذا بالطبع وجود سياسة نفطية واضحة للبلد . ومن الجدير ذكره في هذا المجال ، ان هنالك في اي بلد قوى متعددة ، داخلية وخارجية ، تعمل دائبة للتأثير في قرارات النفط في اتجاهات مختلفة ، وفي اكثر الاحيان متضاربة في ما بينها ، لذلك ، فان نجاح اي بلد في الاستفادة من مصادره النفطية ، يعتمد بصورة خاصة على قابليته في تحديد وتنفيذ سياسة نفط واضحة ومتكاملة ، يؤمن ويلتزم بها اكبر عدد من المواطنين والمؤسسات الوطنية ، ومن الافضل ان يتوصل البلد إلى هذه السياسة في وقت مبكر لعمليات النفط . وهذا ما حدث في النرويج ، الا انه لم يحدث في العراق ، لا في اول مراحل اكتشاف النفط ، ولا في وقتنا الحاضر .

ولكن باي شكل من الاشكال كيف يعمل البلد الذي لا يملك تلك المقومات ، مثل العراق ؟ وكيف يمكن له الاستفادة من تجربة النرويج في مجال انتاج النفط والصناعة النفطية ؟

يتطلب ذلك من الحكومة العراقية ، تطوير التشريعات والانظمة والوثائق التعاقدية اللازمة ، وخلق تنظيم محكم ومتكامل لقطاع النفط ، يحدد ادوار المؤسسات الاهلية والحكومية ، ووسائل التعامل بين الاثنيين ، على اساس الشفافية والعدالة والامانة الحرفية ، كما لا بد من تأسيس مؤسسات تقوم بمتابعة عمليات النفط ، والتأكد من التزام الشركات العاملة بتشريعات البلد وانظمتها وبشروط العقود المبرمة . كما لا بد للحكومة من تجهيز تلك المؤسسات بالكفاءات والطاقات اللازمة ، للقيام بإعمالها في تطبيق السياسة النفطية وتحقيق اهدافها المنشودة ، كما حصل تماما في النرويج .

ان صناعة النفط في العراق تنتهي بمجرد استخراجها من باطن الارض وبيعه ، وبذلك يخسر العراق من جراء ذلك من ناحيتين هما :

أ-الناحية الاولى، تتمثل بخسارته للقيمة المضافة التي يمكن ان يجنيها من وراء صناعة المشتقات النفطية ، والتي تكون اسعارها مرتفعة قياسا بسعر النفط الخام .

ب-الناحية الثانية ، فان الخسارة تتمثل بكلفة استيراد المشتقات النفطية في حالة عدم تصنيعها محليا .في حين ان الفائدة الكبرى التي جنتها النرويج من صناعة النفط لم تكن عن طريق بيعه كسلعة اولية فقط ، بل امتد إلى تطوير الصناعات النفطية ، وتعظيم قيمة المنتجات الخام ، عن طريق الاستفادة من فارق الاسعار الكبير بين النفط كسلعة اولية ، والمنتجات النفطية . كما اسهم ذلك في تنمية الصناعة المحلية ، وتوفير الطاقة ، وتشغيل الابدني العاملة . ان العراق بأمرس الحاجة إلى مثل هذه الفوائد ، فهو بحاجة إلى توفير الطاقة محليا بدلا من استيرادها من الخارج ، عن طريق تطوير صناعة المشتقات النفطية بكافة انواعها المختلفة ، كالتصفية والتكرير والتصنيع .

وبالنظر إلى كبر حجم تلك العمليات وتعقيدها ، فقد عملت النرويج عن طريق الزام الشركات العاملة لديها في مجال النفط ، ولأسباب تشغيلية وإدارية ، على تنظيم بعض العمليات النفطية كقطاعات ، او كشركات منفصلة داخل الشركات الام ، كل شركة منفصلة تتولى شؤون وإدارة احد اطوار الصناعة النفطية ، ولا شك بان الاطوار الثلاث تتبادل التأثير وتتكامل في صورة تُحتم توحيدها في استراتيجية وطنية شاملة ، وهذا ما نراه مناسباً تماماً للعراق في الوقت الحاضر ، نظراً لعدم توفر الكوادر والكفاءات اللازمة لإدارة شؤون النفط . كما يمكن للحكومة العراقية ان تعظم الفائدة من النفط عن طريق وضع اهداف محددة ، لكل طور من اطوار الصناعة النفطية ، مستفيدة في ذلك من تجربة النرويج وكالاتي :

١-في مجال طور الصناعة الاستخراجية : ويمكن تلخيص اهم الخطوط العريضة كأهداف رئيسية لعملية استخراج النفط في العراق بما يأتي :

أ - رسم الخطط المثلى لتطوير الطاقة الانتاجية والبنى التحتية في البلدوتطوير الحقول النفطية القائمة وفقا لما هو سائد في الدول النفطية ، بحيث تتناغم هذه الخطط مع خطط التطوير الاقتصادي للبلد على الامدين المتوسط والبعيد . على ان يراعى في وضع الخطط الدقة المتناهية ، والوضوح في الاهداف ، وتطبيق تلك الاهداف على ارض الواقع ، وليس مجرد كلام اعلامي ، ومحاسبة الجهة المقصرة في عرقلة تنفيذ الاهداف ، سواء أكانت الشركات الاجنبية ، ام المؤسسات المحلية ، ويتم ذلك بوضع شروط صارمة منذ البداية ، تحمل الجهات المختلفة مسؤولية الفشل .

ب - تبني سياسة رشيدة لتراخيص التنقيب والانتاج في المناطق النفطية الجديدة ، وتشخيص وتقييم المناطق المختلفة والتراكيب الجيولوجية المشجعة للاستكشاف ، منطلقة من سياسة النفط وخطط التنمية الوطنية ، على ان يتم الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال ، وعدم تكرار اخطاء الماضي . ودراسة لتجربة النرويج في مجال التعاقد مع الشركات الاجنبية ، التي كان يشوبها الحذر وعدم الاستعجال ، خاصة وان العراق ليس بحاجة ماسة لتوسيع الانتاج ، لان المشكلة ليست بحجم الانتاج ، بقدر ما هي مشكلة ادارة اموال النفط .

ج-التوصل إلى افضل الحلول التشغيلية في الحقول النفطية ، فيما يخص البيئة والسلامة والكفاءة في استعمال البنى التحتية ، ومنع حرق الغاز الطبيعي ، والسعي إلى تحقيق افضل الطرق للاستفادة منه ، سواء كان ذلك لأغراض الطاقة او الصناعة او الاستهلاك المحلي او التصدير . علما ان البرلمان النرويجي شرع قانونا خاصا كأحد القوانين المنظمة للصناعة النفطية ، يمنع من خلاله حرق الغاز ، وقانون اخر يمنع الاساءة إلى البيئة وحياة الانسان ، من جراء العمليات النفطية .

٢- في مجال طور تعظيم القيمة المضافة للمنتجات النفطية (التحويل من مادة خام إلى منتجات اثنى):

بشكل عام يمكن تلخيص اهم الخطوط العريضة في مجال طور تعظيم القيمة المضافة للمنتجات النفطية كأهداف رئيسية لهذه العملية في العراق بما يأتي :

أ - النظر في افضل السبل لتحقيق اعلى قيمة مضافة من قطاع النفط ، تعزز العائدات النفطية التقليدية ، وتكون في نفس الوقت اساسا لصناعات وطنية جديدة ، وتشجع الصناعات المحلية التي تستفيد من النفط ، كما هو الحال في النرويج .  
ب- استعمال النفط والغاز ومنتجاتهما لسد حاجة البلد بالدرجة الاساس وقبل كل شيء ، لانهما ثروة وطنية لعموم افراد الشعب . وهذا سوف يجنب الاقتصاد العراقي ازمت الوقود المتكررة . ويوفر للحكومة تكاليف استيراد تلك المنتجات . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ، ان الدولة العراقية مستمرة باستيراد المشتقات النفطية لغاية عام ٢٠١٨ ، بحسب وزارة النفط العراقية (xivi) . وهذا يعطي صورة تشاؤمية حول مستقبل الصناعة النفطية في العراق واستمرار الاعتماد على الخارج في مجال استيراد تلك المشتقات .

ج - النظر في افضل الاستراتيجيات لتحقيق سياسة التسويق المناسبة ، وخلق المؤسسات اللازمة لهذا الغرض ، والتي من شأنها دراسة الاسواق المحلية والدولية لتشخيص افضل الوسائل لتسويق النفط وكذلك الغاز .

د- السعي إلى تنسيق الاهداف المذكورة ، لتتماشى مع سياسة التطوير في البلد بصورة عامة ، ومع سياسة رشيدة لتوفير فرص العمل بصورة خاصة . والسعي الحثيث على تكوين كوادر فنية محلية متطورة في المجال النفطي ، والاستفادة من تجربة النرويج في مجال ارغام الشركات النفطية على تطوير الكوادر المحلية ، في مجال انتاج النفط والصناعة النفطية . اما الطور الثالث من اطوار الصناعة النفطية ، وهو طور الاستفادة من عوائد النفط في مجالات عديده ، فسوف نتناوله بالتفصيل من خلال الفقرة ثانياً من هذا المحور ، لما لهذا الطور من اهمية استثنائية .

ثالثاً : الاستفادة من تجربة النرويج في مجال استثمار العوائد النفطية :

يمكن تلخيص اهم الخطوط العريضة كأهداف رئيسية لعملية استثمار العوائد النفطية في العراق بما يأتي :

أ - جمع وتدقيق العائدات النفطية بدقة وامانة تحمي مصلحة البلد في استلام حصته الشرعية من تلك العائدات .  
ب - استعمال جزء من عائدات النفط لخلق صناعات ذات فائدة مستدامة للمجتمع وللأجيال القادمة ، من خلال تطوير البنى الاساسية اللازمة لتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية الملائمة لظروفها ، وكذلك تنمية كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلد ، كما فعلت النرويج ، عندما اسست صندوق خاص للتنمية ، لتمويل خطط التطوير والتنمية المستدامة .  
ج- العمل الجاد والدؤوب لتأسيس صندوق أكبر جزء ممكن من فائض العائدات النفطية ، هدفه الرئيسي الاول ، هو حماية الاقتصاد المحلي من التقلبات في اسعار النفط ، او من الحالات الطارئة الاخرى ، اما هدفه الرئيسي الثاني ، هو خدمة مصالح الاجيال القادمة ، من خلال ادخار جزء من الايرادات النفطية الآتية ، وتنميتها بالاستثمار الداخلي او الخارجي او الاثنين معا ، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الاجل الطويل (xlvii) .

ولدراسة امكانية الاستفادة من تجربة النرويج في مجال استثمار العوائد النفطية، لا بد من دراسة فكرة امكانية انشاء صندوق ثروة سيادية في العراق ، بالاستفادة من تجربة النرويج في هذا المجال، وسوف نتناول هذه الفكرة من خلال النقاط التالية :

١ - مبررات تأسيس صندوق ثروة سيادي للعراق :

انعكاساً لواقع الحال الذي عليه الاقتصاد العراقي فان أدائه يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع النفطي، ومن هذا المنطلق يُمكننا تشخيص مجموعتين من الاسباب والتي من شأنها أن تُحفز القائمين على السياسة الاقتصادية الكلية للعراق ، على

التفكير بجدية ومن ثم اتخاذ القرار بشأن عملية إنشاء الصندوق ، إذ أن هناك اسباب داخلية وأخرى خارجية يمكننا الاستناد إليها من اجل دعم فكرة إنشاء صندوق سيادي للعراق .

أ-الاسباب الداخلية :

لا بد أن تتحوط الدول التي تعتمد على مورد ناضب ، سواء بحد أو قُرب أمدّه ، وأن تؤمن لأجيالها القادمة شيء من حصتهم في الثروة الناضبة . إذ أشار بعض الاقتصاديين إلى أهمية النظر في التحليل الاقتصادي ، إلى فكرة الأصول (Assets) ، وليس فقط التيارات (Flows) ، وتظهر أهمية فكرة الأصول في اقتصاديات الدول النفطية ، فالنفط بالأساس ليس إنتاجاً عادياً بقدر ما هو نوع من تحويل الأصول العينية (Real Assets) إلى أصول مالية (Financial Assets) . وهذا تعبير آخر عن القول بان إنتاج النفط هو إنتاج مورد غير متجدد وقابل للنفاذ ، ولذلك فإن حقيقة بيع وتصدير النفط هي انه بيع وتصدير لمورد من موارد الثروة العينية للدول النفطية مقابل موارد مالية<sup>(xlviii)</sup>. ومن هنا جاءت فكرة صناديق الثروة السيادية السلعية ، التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً تدر عائداً للأجيال القادمة، إضافة إلى المساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي ، وتقليل الاعتماد على النفط تدريجياً، وبشكل يساعد البلدان النفطية على تهيئة اقتصاداتها لحقبة ما بعد النفط .

ب-الاسباب الخارجية : ويمكن تلخيصها بسببين أساسيين هما :

-تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية

من المعروف أن أسعار النفط تتميز بعدم استقرارها نظراً لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والطبيعية ، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصادات الدول النفطية ومن بينها العراق لصدمات ايجابية أو سلبية حسب مستوى الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية للنفط، إذ نلاحظ أن هنالك تقلبات حادة قد حصلت في أسعار النفط ، فعلى سبيل المثال سجل سعر برميل النفط العراقي انخفاضاً حاداً في عام ٢٠٠٩ بعد سلسلة من الارتفاعات التي بدت منذ عام ٢٠٠٠ ، والتي تجلت بأقصى ارتفاع له في عام ٢٠٠٨ ليبلغ فيها (٩١,٥) دولار أميركي للبرميل ، إذ كان معدل التغير في متوسط أسعار النفط العراقي المصدر بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ هو ٤٠% تقريباً ، إذ انخفض متوسط أسعار النفط العراقي المصدر في عام ٢٠٠٩ إلى (٥٥,٦) دولار للبرميل بعد أن كان (٩١,٥) دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ . إن هذه التذبذبات في أسعار النفط انعكست بصورة مباشرة على رصيد الميزان التجاري "Trade balance" للعراق ، إذ بلغت نسبة التغير في هذا الرصيد ما بين عامي (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) ما يقارب (١٠٠,٣٥-%)<sup>(xlix)</sup>.

وأمام هذا الواقع وفي ظل عدم اليقين الذي يُميّز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل ، أصبحت عملية استحداث صندوق سيادي يكون جزءاً من عمله هو امتصاص الفوائض المالية الناجمة عن الصدمات النفطية الايجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات النفطية السلبية والناجمة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلاً ، هي عملية رشيدة وعقلانية.

١- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية

راجت فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في معظم الدول النفطية وعلى وجه التحديد في مطلع القرن الحالي إذ تم إنشاء ٢٨ صندوقاً سيادياً فقط خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) من أصل ٤٨ صندوقاً تم إنشاؤها منذ عام ١٩٥٣ ولذلك يُمكن تسمية المدة الممتدة من عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠١٠ بمرحلة رواج بالنسبة للصناديق السيادية إذ تم خلالها إنشاء ما يزيد عن ٥٨% من إجمالي الصناديق السيادية<sup>(١)</sup> ، علماً إن معظم الصناديق السيادية يتم تمويلها من عوائد الثروة النفطية



. وبما إن العراق بلد نفطي ، فلا يمكنه أن يكون بمعزل عن السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان النفطية والآليات المستخدمة لتنفيذ تلك السياسات ، إذ إن تشكيل صناديق الثروة السيادية إحدى هذه الآليات.

٢ - النتائج المتوخاة من تأسيس صندوق الثروة السيادي في العراق :

من خلال واقع الاقتصاد العراقي الحالي والتحديات التي يواجهها ، وكذلك من خلال أهداف الصناديق السيادية للدول النفطية وبالتحديد صندوق التقاعد النرويجي، إذ تتلخص تلك الاهداف بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ورفع معدلات الادخار الوطني والتقليل من حدة تقلبات أسعار النفط على موازنة الدولة . أما بخصوص أهداف الصندوق المقترح للعراق فهي لا تختلف كثيراً من حيث الأهداف الرئيسية لسائر الصناديق السيادية السليعية ، ولكن الاختلاف يكمن في طبيعة الاقتصاد العراقي ، وبذلك فإن هذه الأهداف الرئيسية يمكن أن تتحقق بتحقيق أهداف فرعية أخرى يمكن أن نوجزها بما يلي :

أ- الإدارة الرشيدة للموارد على المدى الزمني البعيد لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الاجيال : يختلف هذا الهدف من دولة لأخرى ، لأنه يعتمد على عدة متغيرات ، منها معدل الانتاج اليومي ، وحجم الاحتياطي لدى الدولة ، وحصتها من السوق ، ومستوى السعر . ومن التساؤلات المهمة في هذا المجال ، ما هو المستوى الامثل من الإيرادات التي يمكن ادخالها وتوجيهها إلى الاستثمار للأجيال القادمة ، والمستوى الذي يجب توجيهه إلى الاستهلاك والاستثمار المحلي الآتي . وما هي المعايير التي يتم على اساسها الاختيار بين مجالات الاستثمار للأجيال القادمة ، سواء في الداخل او الخارج ، وما هو الاطار الزمني للاستثمار ، هل هو طويل ام قصير الأجل ، وما هي القنوات الاستثمارية التي تستثمر فيها المدخرات .

ان الصندوق السيادي المقترح للعراق هو من نوع صناديق الادخار، وذلك لتحقيق توزيع عادل للثروة النفطية بين الأجيال من جهة ولزيادة الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني من جهة ثانية ،كون النفط هو سلعة ناضبة خلال الأجل البعيد ، ولكن ليس بالبعيد جداً ، إذ ان خلال (٧٨) سنة تقريباً يمكن نضوب نفط العراق، لأن الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق هو (١٤٣) مليار برميل ، ولنفتراض أن معدل إنتاج العراق اليومي من النفط وعلى المدى الطويل سوف يستقر عند (٥) ملايين برميل في اليوم، لذلك فإن العمر الزمني للنضوب يمكن حسابه وفق الصيغة الآتية :

$$\text{العمر الزمني للنضوب في العراق} = \frac{\text{الاحتياطي النفطي المؤكد} \div \text{الإنتاج اليومي}}{365} = \frac{143 \text{ مليار برميل}}{365} \div 5 \text{ ملايين برميل} = 78,3 \text{ سنة} .$$

وهذه المدة ليست بالطويلة بالنسبة لتاريخ الأمم ، إضافة إلى احتمال تطوير بدائل أخرى للطاقة من غير النفط ، تكون أقل إضراراً بالبيئة ، وأقل تكلفة ، وبالتالي ستخفف هذه المدة (عمر الاحتياطي النفطي) ، ويصبح مخزون النفط بباطن الأرض زهيد القيمة . وبالتالي لا بد من وضع استراتيجية للسياسة المالية ، تتمثل بتشكيل الصناديق السيادية ، والتي يستوجب تمويلها امرين : الامر الاول ، يتمثل بالادخار واقتطاع جزءاً من إيرادات الثروات الطبيعية، اما الامر الثاني ، فيتمثل بضبط الإنفاق العام، لان رفع الادخار العام سيؤدي إلى ضبط الإنفاق الحكومي ، واهم صورته هو كبح جماح لإنفاق العام الجاري، وبالتالي رفع إجمالي الإنفاق الاستثماري ، الأمر الذي سيقود إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة ، وفي نهاية الأمر تحقيق الاستقرار المالي بصورة تدريجية . ومن الجدير ذكره في هذا المجال ، انه لا يمكن الاعتماد بشكل كبير على الادخار الذي يقوم به الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة ، إنما يجب أن يتم الاعتماد على الادخار المتولد من قبل الحكومة ، من خلال إعداد الموازنة بفائض مقدما ، أو عدم إعداد ميزانية تكملية لإنفاق الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة (فائض الميزانية) . فعلى الرغم من الرأي القائل ، بان الخروج بالموازنة بفائض، سوف يببط عجلة الاقتصاد ، إلا إن هذا الرأي يمكن

الرد عليه ، إذ أثبتت تجربة النرويج بانه رغم الإيرادات الكبيرة المتحققة من تصدير النفط والمشتقات النفطية ، الامر الذي حقق فائضا في الموازنة العامة منذ ثمانينات القرن الماضي ، فان الاقتصاد النرويجي ازدهر ولم يتباطأ على الإطلاق .

ب-تقليل مخاطر الاستثمار :إن مسار الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد العراقي لم يقطع سوى خطوات بسيطة ومتواضعة ، اذ انه لم يشكل سوى ( ٢,١%) من GDP للاقتصاد العراقي ، وذلك في عام ٢٠٠٨ وهي تعد أعلى نسبة سجلها الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد العراقي منذ العام ٢٠٠٠ ، ومع ذلك فهي تُعد نسبة متواضعة جداً قياساً مع نسب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصادات المجاورة للعراق ، كالأردن على سبيل المثال ، إذ تتراوح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فيه ما بين (١١,٥% - ١٥%) من GDP خلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) .

إن هذا الوضع الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد العراقي ، يجعلنا نبحث عن الأسباب الكامنة وراء عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الدخول والعمل في الاقتصاد العراقي ، واهم هذه الاسباب هو طبيعة البيئة الاستثمارية للعراق ، الذي يُعد من بين البلدان العالية المخاطر ، إذ تم تصنيفه الثاني من اصل (١٤٠) بلداً تعاني من مخاطر الاستثمار في عام ٢٠٠٥ ، ولكن مع تحسن الوضع الأمني تغير تسلسل العراق من حيث مخاطر البلدان ليشغل التسلسل العشرين في العام ٢٠١٠ . كذلك تُعاني المؤسسات العامة العراقية من الفساد المالي والإداري ، إذ أن تقارير منظمة الشفافية الدولية وضعت العراق في آخر قائمة البلدان ذات الشفافية (أي ضمن البلدان عالية الفساد المالي والإداري) ، وفي تقريرها لعام ٢٠١٠ احتل العراق التسلسل (١٧٥) من اصل (١٧٨) بلداً(أي في التسلسل الرابع من حيث البلدان التي تعاني من الفساد بعد كل من الصومال وميانمار وأفغانستان على التوالي، وبذلك فان كلاً من عاملي (المخاطر، الفساد المالي والإداري)، هما السببان الرئيسيان في عزوف كل من المستثمر المحلي والأجنبي عن الاستثمار في العراق ، كما إن عزوف المستثمر المحلي عن الاستثمار داخل بلده ، يعد مؤشراً سلبياً للمستثمر الأجنبي عن البيئة الاستثمارية للاقتصاد العراقي ، إذ لم تشكل استثمارات القطاع الخاص كمعدل خلال المدة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) سوى (١٥,٤٦%) من إجمالي الاستثمار المحلي ، و(٣,٥٢%) من GDP كمتوسط خلال ذات المدة<sup>(١)</sup>.

وبما إن رأس المال يوصف بالجبان ، وهو دائما يبحث عن بيئة استثمارية مناسبة ، لذلك يستطيع الاقتصاد العراقي أن يزيد من فرص قدوم المستثمر الأجنبي عن طريق التخفيف من تلك المخاطر ، من خلال إعطاء ضمانات للمستثمر سواء المحلي او الاجنبي ، واكبر ضمان له يتمثل بالدخول معه كشريك في عمليات الاستثمار المباشر، عن طريق الصندوق السيادي ، كما هو معمول به في النرويج ، على أن لا تقل نسبة مشاركة الصندوق عن (١٠%) من رأس مال المشروع ليكون استثماراً مباشراً وليس محفظياً، وهذا ما عملت عليه النرويج في جذب الاستثمارات الخارجية للاستثمار في قطاع النفط في بداية عمليات الاستكشاف ، نظرا للمخاطرة وعدم التأكد ، وصعوبة عمليات التنقيب في بحر الشمال .

ج-رفع معدل النمو في الاقتصاد :لقد أثبتت التجارب بان النمو الاقتصادي إنما يتحقق بتسريع معدلات الادخار والاستثمار، وان عملية التسريع هذه تتطلب توفير الآتي:

-زيادة معدلات الادخار الكلي في الاقتصاد.

- تعبئة هذه الادخارات لكي تكون متاحة لأغراض الاستثمار والإنتاج.

- توزيع الاستثمارات لأغراض إنتاجية وفي القطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

ولكن من المعروف إن الاستثمار يتطلب توافر لرؤوس الأموال، أيأ كان مصدرها (داخلي أم خارجي) فهي متولدة بالأساس من الادخار، وبذلك فان هنالك علاقة بين معدل الادخار ، ومعدل النمو، كما بين ذلك نموذج سولو (SOLOW)للمنمو ،

فالادخار هو المفتاح المحدد لتراكم رأس المال ، ومن ثم النمو ، فإذا كان معدل الادخار مرتفعاً ، فالاقتصاد سيكون في حالة تراكم رأسمالي عالية ومستوى إنتاج عالي ، وإذا ما كان معدل الادخار منخفضاً ، فالاقتصاد سيكون في حالة تراكم رأسمالي متدني ومستوى منخفض من الإنتاج، وأخيراً تدني معدلات النمو. وبذلك فإن معدلات الادخار العالية تقود إلى معدلات نمو مرتفعة. عليه لا بد وأن تزيد الدول النفطية من معدلات الادخار لهدفين أساسيين ، الأول هو الادخار لغرض الاستثمار ، والثاني هو الادخار للأجيال القادمة ، ولكن الادخار لغرض الاستثمار هو الآخر يصب في مصلحة الأجيال القادمة لأنه يساهم في تحقيق تراكم رأس المال للدولة.

وبما إن العراق بلد نفطي، تشكل الحكومة المحور الأساس في اقتصاده ، في حين يتبوأ القطاع الخاص دوراً ثانوياً ، عليه فإن المدخرات لا يمكن تحقيقها الا من خلال الحكومة عبر صندوق الثروة السيادي المقترح (صندوق الادخار) ، والذي يمكن من خلاله تحقيق هدف رفع معدل النمو الاقتصادي في البلد .

د- تنشيط سوق العراق للأوراق المالية: هنالك دوراً كبيراً لسوق الأوراق المالية في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال وظيفته الأساسية وهي الجمع بين المقرضين والمقترضين (بين المدخرين والمستثمرين) ، ولكن لم نلاحظ دوراً كبيراً ومؤثراً لسوق العراق للأوراق المالية في الاقتصاد العراقي ، وانخفاض عدد الشركات المسجلة فيه ، وانتماءات تلك الشركات قطاعياً ، وحجم التداولات اليومية، والقيمة السوقية لأسهم الشركات المسجلة لدى السوق. ويمكن ان يساهم الصندوق السيادي المقترح للعراق في تطوير الاسواق المالية من خلال قيامه بالأدوار التالية :

- تفعيل عمل السوق وتنشيطه، اذ انه بعد دخول الصندوق كمستثمر في السوق سيخلق حافزاً ودافعاً قوياً لجمهور المدخرين المحليين المتخوفين من الاستثمار داخل السوق لأسباب متعددة أهمها ، تخلف العادات المالية والمصرفية لديهم، إذ إن قيام الصندوق المقترح بالاستثمار داخل السوق من شأنه أن يعطي عنصر ثقة للسوق وبالتالي ليسهم في زيادة فعالية السوق من حيث حجم التداول وعدد الشركات المسجلة فيه.

- إحداث شيء من التوازن القطاعي للسوق والعمل على رفع الأهمية النسبية لبقية القطاعات في السوق ، من غير القطاع المصرفي، كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمي، والتي من شأنها أن تنسحب على الاقتصاد الوطني بالتدرج ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، لم تشكل الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في سوق العراق للأوراق المالية ومن حيث حجم الأسهم المتداولة سوى (3%)<sup>(iii)</sup>. وبالتالي بإمكان الصندوق السيادي تحفيز هذا القطاع أو ذاك عن طريق التداول باسهم الشركات المنضوية تحته الأمر الذي ينسحب إلى توسيع الشركات المسجلة ، وإلى دخول شركات جديدة تعمل ضمن القطاع الذي زاد حجم التداول فيه (القطاع المستهدف تنشيطه من قبل الصندوق ، اي سوق الاوراق المالية).

-يعتبر الصندوق المقترح عامل استقرار للسوق المالي العراقي ، اذ تلعب الصناديق السيادية دوراً مهماً وحيوياً في استقرار الاسواق المالية اثناء الازمات المالية المتكررة ، فهي تُعد كعامل ومرجع استقراري للسوق يدرأ أو يخفف من مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية من الأسواق العالمية إلى سوق الأوراق المالية المحلية ، وخير مثال على ذلك هو تدخل الصندوق السيادي النرويجي خلال الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، لإنقاذ أسواق المال في النرويج وابعاد خطر الأزمة عن الاقتصاد النرويجي.

٣ - الشروط اللازمة لإنشاء صندوق سيادي للعراق :

لإنشاء صندوق سيادي في العراق يتطلب توفر العديد من الشروط تتوزع بين الشرط التشريعي والقانوني ، والتمويلي، والتنظيمي والإداري ، وسنوضح هذه الشروط بإيجاز كما يلي :

أ - الشرط التشريعي والقانوني : ويُعد الأساس في عملية إيجاد الصندوق ، لأنه سيحدد الخطوط العريضة لإنشاء الصندوق وإدارته وأسلوب تمويله ، وهو يرتبط بالبرلمان العراقي ، فهو الذي يجب عليه ان يُشرع لإنشاء الصندوق ، كون النظام السياسي القائم في العراق هو نظام نيابي (برلماني) ، وبذلك فان أول وأهم المتطلبات اللازمة لإنشاء صندوق سيادي للعراق ، هو العنصر التشريعي والقانوني ، الذي يتطلب توفر إرادة وقناعة لدى أغلبية أعضاء البرلمان العراقي ، بجذوى وأهمية إنشاء مثل هكذا صندوق للعراق .

ب - الشرط التمويلي : وهو مرتبط بوزارة المالية العراقية، إذ سيكون من واجبها توفير الأموال اللازمة لتأسيس الصندوق ، وتكوين رأسماله الأولي والذي سينطلق به لمزاولة عمله ، أملاً بان تستمر عملية التمويل للسنوات القادمة .

ج - الشرط التنظيمي والاداري: وتقع مسؤولية ذلك على البنك المركزي العراقي ، إذ ان مهمته هي توفير كادر إداري متمرس في الشأن الاقتصادي بصورة عامة وعمليات الاستثمار (المباشر والمحفظي) بصورة خاصة ، ولا ضير من الاستفادة من الكوادر والمؤسسات المالية الأجنبية ، خصوصاً في جانب عمليات الاستثمار المحفظي للصندوق، وبشكل مؤقت لحين تدريب الكوادر العراقية واكتساب الخبرة في هذا المجال. وذلك لندرة الخبراء الاقتصاديين المختصين في عمليات الاستثمار المحفظي، والسبب الأساس في هذه الندرة هو ضيق سوق العراق للأوراق المالية ، وغياب المؤسسات المالية الخاصة كصناديق الاستثمار وشركات التأمين ، الأمر الذي يقود إلى انخفاض الحافز للاقتصادي العراقي للتخصص والإبداع في مجال الاستثمار المالي والذي يتطلب توفر سوق مالية ديناميكية ومتطورة.

٤- الفكرة الاساسية المقترحة لتأسيس صندوق سيادي للعراق :

إن فائض الإيرادات النفطية في العراق وخلال السنوات القليلة الماضية تم التصرف به باتجاهين :الاتجاه الاول ، هو زيادة الإنفاق العام وبالخصوص الشق التشغيلي منه ، اما الاتجاه الثاني ، فتمثل في تكوين احتياطات أجنبية للبلد .في حين إن البلد أحوج ما يكون إلى الإنفاق الاستثماري .عليه يرى اغلب المختصون بالشأن الاقتصادي العراقي ، ان الصندوق السيادي الذي يناسب الاقتصاد العراقي ، هو صندوق ادخار ، أو شركات استثمار الاحتياطي ، وعلى ان لا أن يكون من نوع صناديق الاستقرار، والتي تمتاز بالسيولة العالية لاستثماراتها ، وابتعادها عن عمليات الاستثمار المباشر.

لكي يكون صندوق الثروة السيادي في العراق ناجحاً باستمرار، فلا بد من تمويله ولفترة طويلة الأجل ، وذلك لان الصناديق السيادية وعلى وجه التحديد السلعية منها ، وجدت من أجل الادخار وبالتالي فهي بحاجة دائمة للتمويل لتحقيق ، غرضين رئيسيين :الأول هو لتكوين تراكم مالي لصالح الأجيال القادمة ، (تراكم مالي بمختلف صورته أصول مالية ،نقدية ،حقيقية) ، والثاني لمقابلة السحوبات من الصندوق ، والمخصصة ، اما لأغراض سد العجز غير المتوقع في الموازنة العامة ، واما لأغراض الاستثمار في تمويل عمليات الاستثمار المباشر التي سبق وأن شرع بها الصندوق .

بعد توفر الجوانب التشريعية والقانونية اللازمة لإنشاء الصندوق ، وإجازة عمله من السلطة التشريعية ، سيأتي دور وزارة المالية العراقية والتي ستكلف بتمويل الصندوق ، من خلال صندوق تنمية العراق DFI ، والذي تم إنشائه والإشراف عليه من قبل الولايات المتحدة الأميركية في أيار من عام ٢٠٠٣ ، وفي ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ ، وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ في ٢٠٠٤ ، تم انتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم إلى الحكومة العراقية الانتقالية وأخيراً إلى الحكومة العراقية المنتخبة ، إذ يودع فيه إيرادات مبيعات النفط والغاز العراقي ، إلى جانب الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) ، والذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (٩٨٦) ، ويكون التصرف بهذه العائدات كالاتي : (٩٥% من العائدات يتم إيداعها في DFI ، و٥% تودع في صندوق التعويضات الذي انشئ

بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ ، والقرارات المترتبة على أحداث عام ١٩٩٠). الا ان صندوق تنمية العراق بشكله الحالي هو مجرد حسابات مصرفية للعراق لدى البنك الفدرالي الأمريكي في نيويورك ، تتم إدارتها من البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية العراقية ، ويقوم بإسناد الموازنة العامة العراقية عن طريق التحويلات إلى وزارة المالية ، والتي بدورها توزعها على الوزارات والمؤسسات العامة بموجب الموازنة المخصصة لكل منها. وبذلك فهو ليس صندوقاً استثمارياً يقوم بعمليات الاستثمار المباشر أو غير المباشر، وإن عملية الاستثمار الوحيدة التي يقوم بها تتمثل بعمليات الشراء لسندات الخزينة الأميركية والتي تمتاز بانخفاض العائد المترتب عليها<sup>(iii)</sup>.

ينضح مما تقدم بأن الفكرة الأساسية لتأسيس صندوق سيادي للعراق ، هي تحويل صندوق تنمية العراق إلى صندوق سيادي ، يعمل في كافة مجالات الاستثمار المباشر وغير المباشر ، مع التركيز على عمليات الاستثمار داخل العراق وفي المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ضمن مختلف القطاعات .

ان عملية تمويل الصندوق السيادي المقترح للعراق تتم من خلال فصل أو عزل الفائض في الموازنة العامة في حال تحققه ، وإيداعه في الصندوق خلال أي مدة من السنة المالية، وإن لا يتم العمل كما هو معمول به في الغالب ، بإتفاق الفائض المتحقق من بوابة بما يسمى بالموازنة التكميلية . وبهذا فإن عملية تمويل الصندوق السيادي المقترح للعراق تتم بخلاف سائر الصناديق السيادية ، والتي يتم تمويلها أما بصورة استقطاع مباشر من الإيرادات النفطية وطوال السنة المالية ، كما هو عليه الحال في صندوق النرويج، أو استقطاع مباشر ولكن بنسب معينة كما هو في صندوق الأجيال الكويتي . أما بخصوص رأس مال الصندوق التأسيسي فلا ضير من أن يتم سحب جزء معيناً من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي والتي تصاعدت بصورة كبيرة منذ العام ٢٠٠٥ حتى وصلت إلى أكثر من (٦٥) مليار دولار<sup>(iv)</sup> في العام ٢٠١١ . وإن هذا المقدار من الاحتياطي هو مبالغ فيه بعض الشيء قياساً بمدى حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمارات ، وما يعانيه من ضعف الاستثمار المحلي الخاص ، وانخفاض الإنفاق الاستثماري العام قياساً بحجم الإنفاق التشغيلي، وغياب أو تردد المستثمر الأجنبي . كما اننا لم نلاحظ اي دور لهذه الاحتياطيات في تمويل مشاريع استراتيجية مهمة كمشاريع محطات توليد الكهرباء مثلاً ، أو خفض معدلات البطالة ، أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق ، والتي تعد من اهم ما يحتاجه العراق في الوقت الحاضر . عليه نحن نرى بان وجود الاحتياطيات بشكل يفوق المعدل الآمن هو أمر ينطوي على تكلفة مرتفعة لأي اقتصاد ، فما بالك وان كان هذا الاقتصاد بحاجة لتنوع مصادر الدخل فيه ، وهو بأمر الحاجة للتمويل كونه متعطشاً للاستثمار، وعليه لا بد من التقليل من تكلفة الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات (الاحتفاظ باحتياطيات تكفي لسد إجمالي الاستيرادات ولمدة سنة واحدة، وما زاد عن ذلك يعد احتياطيات إضافية سيتحمل الاقتصاد الوطني كلفة الاحتفاظ بها) عن طريق استثمار جزء منها ، من خلال الصندوق المقترح .

إن عملية الإدارة المباشرة للصندوق السيادي المقترح تتم من خلال البنك المركزي العراقي ، وذلك باستحداث وحدة خاصة بالاستثمارات فيه ، لتقوم بإدارة نشاطات الصندوق الاستثمارية ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، داخل البلد أو خارجه ، على أن تتكون هذه الوحدة من عدة أقسام ( قسم الاستثمار الخارجي ، قسم الاستثمار الداخلي وتمويل المشاريع الضخمة ، قسم ضبط الموازنة العامة ، قسم الإعلام والتقييم والدراسات) ، على ان ترتبط هذه الأقسام بمدير الصندوق مباشرة. وإن عمليات الإشراف والرقابة هي مكملة لعملية الإدارة المباشرة التي سيقوم بها البنك المركزي بواسطة وحدة الاستثمار المقترحة للصندوق ، إذ ستتم عملية الإشراف والرقابة وبالتسلسل الهرمي من قبل كل من ( البنك المركزي ، وزارة المالية ، البرلمان العراقي، ومكتب رئيس الوزراء ) ، وحيث سيعمل البنك المركزي وبصفته المدير المباشر لأنشطة الصندوق على تقديم تقارير

فصلية إلى وزارة المالية لتأخذ دورها الإشرافي بوصفها مالكا للصندوق (نيابة عن الشعب العراقي) ، وعلى أن تتضمن التقارير الفصلية قائمة بأسماء الشركات المستثمر فيها ، والعوائد المتحققة ، ومعدل العوائد المتوقعة ، ومعدل الخطأ بينهما ، إضافة إلى تكاليف الإدارة . بينما تعمل وزارة المالية على تقديم رؤية لعمل الصندوق (إستراتيجية للصندوق) إلى البنك المركزي ، وفي نهاية السنة المالية تقدم وزارة المالية تقريراً سنوياً وبشكل منفصل عن الموازنة العامة إلى البرلمان ، ليطلع عليه ويأخذ دوره الرقابي بهذا الصدد وعلى أن يتضمن هذا التقرير جميع المتغيرات التي طرأت على الصندوق طوال السنة المالية المنصرمة ، وبعد أن يطلع البرلمان على التقرير السنوي يرسل مقترحاته الرقابية إلى مكتب رئيس الوزراء ، والذي بدوره سيرسل مقترحاته إلى قاعدة الهرم (١٧).

#### الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

١ - قبل اهتمام الشركات النفطية بإمكانية وجود النفط في بحر الشمال ، كانت النرويج من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية تتمتع بمجتمع منظم ومستقر على مستوى عالٍ من المعيشة ، وهذا ما ساعدها على النجاح في تجربتها النفطية .

٢- لم تقتصر عمليات النفط في النرويج على طور الاستخراج من جوف الارض وبيعه فقط ، كما هو الحال في العراق ، بل شملت عمليات النفط الاطوار الاساسية الثلاث لصناعة النفط (طور الاستخراج ، طور تعظيم قيمة المنتجات النفطية من مادة خام إلى منتجات نفطية ائمن ، وطور الاستفادة من الربح عن طريق الاستخدام الامثل له بما يؤدي إلى تقوية الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية ) لتعظيم الفائدة الوطنية من النفط.

٣ - عملت النرويج جاهدة منذ بداية حصولها على الربح النفطي ، على ضرورة خلق صندوق لعائدات النفط ، يفصل عائدات الدولة من النفط ، عن الاقتصاد الوطني وعن الاستهلاك الداخلي ، ويشكل في الوقت نفسه احتياطا يحمي اقتصاد البلد من التذبذبات العنيفة المحتملة في اسعار النفط .

٤ - يتصف الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر بأنه اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط الخام ، في حين ان هذا الاقتصاد يمتلك العديد من المقومات التي من شأنها أن تنوع هذا الاقتصاد وتبعده عن الريعية . إذ إن هناك فرص في كل القطاعات كقطاع النقل والكهرباء وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات ، وبعض الصناعات في القطاع الصناعي والتي تتوافر موادها الأولية محليا ، بالإضافة إلى وجود سوقاً داخلياً واعداً لها كصناعة الاسمنت والطابوق إضافة إلى الصناعات النفطية ذاتها ، كصناعة البتروكيمياويات التي ستضاعف من القيمة المضافة (ValueAdd) المتولدة من قطاع الصناعة الاستخراجية، لأنها تخصص في استخراج النفط فقط دون أن تمتد عملية الإنتاج لتشتمل المراحل اللاحقة ، وهذا يعد من سمات التخلف .

٥ - أن الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل مباشر وشديد بأداء القطاع النفطي ، مما يعني أن هبوطاً حاداً في أسعار النفط على المستوى العالمي ولمدة طويلة نسبياً ، تؤدي إلى الإضرار بالوضع الاقتصادي ، وإذا ما طالت مدة التذني في أسعار النفط ، قد تقود البلد إلى أزمة اقتصادية . ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية لإنشاء الصندوق السيادي للعراق متوفرة ، وحاجة الحكومة إلى استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة والإدخار ، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة ، كون الصندوق السيادي سيعمل على امتصاص الصدمات التي من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي جراء تقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ويمكن الحكومة من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية .

ثانياً : التوصيات :

- ١- لا بد من الاستفادة من تجربة النرويج في مجال النفط ، ودراستها بكل تفاصيلها ، ومحاولة تطبيقها في العراق ، والاستفادة منها في تطوير القطاع النفطي .اذ لا بد من التفكير بجدية وإبرادة سياسية قوية وصادقة من اجل وضع سياسة نفطية يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من إيرادات هذا المورد المهم والحيوي بالنسبة للاقتصاد العراقي ، وعدم اقتصر صناعة النفط في العراق على الاستخراج فحسب ، بل يجب تعظيم القيمة المضافة للنفط من خلال الاطوار الاخرى للصناعة النفطية ، والمتمثلة بطور صناعة المشتقات النفطية ، وطور استثمار العوائد الربعية ، والافادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ، ومن اهمها تجربة النرويج .
- ٢- يجب استخدام عوائد الثروة النفطية الاستخدام الأمثل ، وذلك عن طريق الادخار والاستثمار لعائدات هذه الثروة ، وعدم التصرف بها على أساس إنها دخل دائم ، وإنما يجب على القائمين بالسياسة المالية للبلد الإعداد لمواجهة تحدي نزوب النفط .وان الخيار الانسب والامثل للاقتصاد العراقي هو ، زيادة معدلات الادخار الكلي في الاقتصاد ، وينتطلب ذلك البحث عن مصادر جديدة للإيرادات من غير النفط ، وبإمكان تحقيق ذلك من خلال تنوع مصادر الدخل والذي يتم بطريقتين رئيسيتين:أما من خلال عمليات الاستثمار في الخارج (تنوع الدخل)، واما عبر الاستثمار الداخلي (الذي ينوع الإنتاج) ، ويعزز الخيار الأول الاستقرار المالي ، طالما أن إيرادات الاستثمارات تذهب إلى الحكومة، في حين أن الخيار الثاني يساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، من خلال التشجيع على خلق فرص العمل في القطاع الخاص .
- ٣- إن تنوع مصادر الدخل في العراق هو الذي يخلق الاستقرار المالي والاقتصادي ، وليس الاحتياطات الأجنبية المكدسة ، والمتولدة من مصدر واحد للدخل ، وهو إيرادات صادرات النفط الخام ، فهذه الاحتياطات لا تنوع اقتصاد البلد ، ولا تشغل اليد العاملة ، ولا تحقق نمواً اقتصادياً . كذلك الحال لعمليات الإنفاق التشغيلي ضمن الموازنة العامة ، فهي الاخرى لم تنوع اقتصاد البلد ، وإنما على العكس تراجعت نسبة مساهمة كل من القطاعين الانتاجيين ، الزراعي والصناعي في تكوين GDP للعراق .عليه فان صناديق الثروة السيادية هي الحل الامثل لتنوع الاقتصاد العراقي .
- ٤- ان مناهم المتطلبات الأساسية لنجاح عمل الصندوق السيادي للعراق ، هو التنبؤ والتقدير الدقيق لحجم الإيرادات التي يعتمد عليها الصندوق في تمويله . وبما إن الصندوق المقترح للعراق هو ليس صندوقاً سيادياً للاستقرار وإنما للادخار، فهو بحاجة لتمويل طويل الأجل وسيكون التمويل عن طريق إيرادات النفط ، والتي بدورها تتحدد وفقاً للأسعار والكميات المنتجة والمصدرة .
- ٥- يجب على الحكومة العراقية التعامل مع القطاع النفطي بمهنية وحرفية عالية ، على ان تراعى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ذلك التعامل ، ولا يتم ذلك الا من خلال تشكيل لجان مستقلة مختصة بشؤون النفط والاقتصاد ، تقوم بدراسة المشاكل التي يعاني منها القطاع النفطي بشكل خاص ، والاقتصاد العراقي بشكل عام ، ووضع الحلول المناسبة للاستفادة القصوى من العوائد النفطية ، وتجنب الاقتصاد العراقي نقمة هذه العوائد . وقد عملت النرويج على تطبيق ذلك ، من خلال قيام الحكومة النرويجية في عام ١٩٨٢ بتعيين لجنة اقتصادية شملت خيرة الاقتصاديين في البلد ، لبحث موضوع زخم العمليات النفطية ، وتأثيره في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية بصورة عامة .

المصادر والهوامش

<sup>i</sup> وزارة الخارجية النرويجية ، "قوائم موجزة عن النرويج ٢٠١٠" ، أوسلو ، ٢٠١١ ، ص ١١ . متاح على شبكة الانترنت على الموقع : [www.ssb.no/english/subjects/00/minifakta\\_en/ar/minifakta.pdf](http://www.ssb.no/english/subjects/00/minifakta_en/ar/minifakta.pdf)

<sup>ii</sup> فاروق القاسم ، " النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٤ .

<sup>iii</sup>VadarOvesen work paper Petroleum fiscal regimes and revenue managementsystems.p6

متاح على شبكة الانترنت على الموقع : . 8 -

[www.norad.no/en/attachment/128868/binary/50309?download](http://www.norad.no/en/attachment/128868/binary/50309?download)

<sup>iv</sup>Tore EriksenThe Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund – Global. Ministry of Finance, Norway. June /2006.p7.

متاح على شبكة الانترنت على الموقع : [www.regjeringen.no/upload/FIN/Statens](http://www.regjeringen.no/upload/FIN/Statens)

<sup>v</sup>Adnan Hassan ,,A Practical Guide to Sovereign Wealth Funds,, London , EuromoneyInstiutional Investor Pic ,2009. .p165.

<sup>vi</sup> لمزيد من التفاصيل انظر موقع وكالة الطاقة الدولية للمعلومات : [www.iea.org](http://www.iea.org)

<sup>vii</sup> وزارة الخارجية النرويجية ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

<sup>viii</sup> فاروق القاسم ، مصدر سابق ، ص ٣٤٤ - ٣٤٨ .

<sup>ix</sup> ينظر في ذلك :

Kimmitt, Robert M . "Sovereign Wealth Funds and the World Economy " , Foreign – Affairs: vol. 87 , no . 1 , 2008 , P 69 – 71.

- مديرية النفط النرويجية ، "تحسين استخلاص الزيت " ، مشروع بحث خُضر من قبل : سفين م شيفلاند ، وآخرون ، ٢٠٠٧ ، متاح على شبكة الانترنت على الموقع :

[www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07241.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07241.pdf)

<sup>x</sup> فاروق القاسم ، "النموذج النرويجي ادارة المصادر البترولية" ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٠ - ٢٦٥ .

<sup>xi</sup>المصدر نفسه ، ص ٢١٩ - ٢٢١ .

<sup>xii</sup>Larry Catá Backer, "Sovereign Wealth Funds as RegulatoryChameleons: The Norwegian Sovereign Wealth Funds andPublic GlobalGovernance Through Private Global Investment" LAW JOURNAL. Pennsylvania State University, 10/5/2009 .p 56 –57.

متاح على شبكة الانترنت على الموقع : [www.ssrn.com/abstract=1398835](http://www.ssrn.com/abstract=1398835)



<sup>xiii</sup> فاروق القاسم ، " النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته "، مصدر سابق ، ص ٣٥٢ - ٣٥٤ .

<sup>xiv</sup>٦٣ . Op . Cit. p ,Larry Catá Backer

<sup>xv</sup>فرانثيشيبينتر ليميتد ،"القانون والسياسة في تطوير النفط" ، ترجمة : كمال حسين ، شركة نيكولس للنشر ، نيويورك ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٣ .

<sup>xvi</sup>JurgenBraunstein , Sovereign Wealth Funds the Emergence of State Owned Financial Power Brokers, M A thesis ,The Australian National University, University of Vienna, January, 2009 .P. 17،

معلومات متاحة على شبكة الانترنت على الموقع:[www.oths.univie.ac.at/4644/1/2009\\_04-07\\_0500096.pdf](http://www.oths.univie.ac.at/4644/1/2009_04-07_0500096.pdf)

<sup>xvii</sup>ماجد المنيف ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥ .

<sup>xviii</sup> المصدر نفسه ، ٢٥٦ .

<sup>xix</sup>مجموعة من الباحثين، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية : حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٩ .

<sup>xx</sup> المصدر نفسه ، ص ٢٦١ .

<sup>xxi</sup>Ronald Ossowski , "Managing the Oil Revenue Boom : The Role of Fiscal Institutions , Occasional Paper; 260 ( Washington, DC: International Monetary Fund, 2008) .

<sup>xxii</sup>Markus Hulberg& Andreas Linkdback, Sovereign Wealth Funds A Study of The Power Brokers , M A thesis, Stockholm School Of Economics, Spring ,2008, P5.

<sup>xxiii</sup>ماجد المنيف ، "صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الايرادات النفطية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

<sup>xxiv</sup>Mark Allen and Jaime Caruana Sovereign Wealth Funds – A Work Agenda International Monetary Fund. 29/ February/ 2008.P10.

Adnan Hassan . <sup>xxv</sup>Op . cit. p176 .

<sup>xxvi</sup> وكالة الطاقة الدولية للمعلومات ، مصدر سابق .

<sup>xxvii</sup>Gordon . L. Clark and Ashby H B Monk work paper as,, The legitimacy and governance of Norway's sovereign wealth fund: the ethics of global investment,, Centre for Employment, Work and Finance, School of Geography and the Environment, Oxford University.

xxviii فالموازنة في النرويج تُعد بشكل مزدوج ، الاول تُعد بشكل عام وتشمل إيرادات ونفقات الحكومة بصورة عامة، أي تكون متضمنة الإيرادات والنفقات النفطية للحكومة ، والثاني هي الموازنة غير النفطية (Non-oil budget) والتي هي عبارة عن الموازنة الأولى باستثناء الإيرادات والنفقات النفطية للحكومة .

xxix التقارير السنوية عن الصندوق ، تقرير عام ٢٠٠٩ ص ٦٢ ، متاح على شبكة الانترنت على الموقع :

[www.nbim.no/Global/Reports/2009/NBIM\\_annualreport09.pdf](http://www.nbim.no/Global/Reports/2009/NBIM_annualreport09.pdf)

xxx Etibar Jafarov and Daniel Leigh, IMF work paper, European Department, Alternative Fiscal Rules for Norway, October /2007.p٤ .

متاح على شبكة الانترنت على الموقع :

[www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07241.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07241.pdf)

xxxi فاروق القاسم ، "النموذج النرويجي ادارة المصادر البترولية" ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦ .

xxxii التقارير السنوية عن صندوق الثروة السيادية في النرويج ، تقرير عام ٢٠٠٨ ص ١٢ . متاح على شبكة الانترنت على الموقع

[www.nbim.no/en/press-and-publications/Reports/2008/Annual-report-2008](http://www.nbim.no/en/press-and-publications/Reports/2008/Annual-report-2008):

xxxiii للمزيد حول موضوع الموارد القابلة للنضوب ينظر : حمد بن محمد آل الشيخ ، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة ،

١ ط ، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٣ - ١٣٨ .

xxxiv .Markus Hulberg & Andreas Linkback .Op.cit.p50

xxxv Larry Catá Backer ,, Sovereign Wealth Funds as Regulatory Chameleons: The Norwegian Sovereign Wealth Funds and Public Global Governance Through Private Global Investment, , LAW JOURNAL. Pennsylvania State University 10/5/2009.p133.

متاح على شبكة الانترنت على الموقع : [www.ssrn.com/abstract=1398835](http://www.ssrn.com/abstract=1398835)

xxxvi Mehmet Caner & Thomas Grennes, Research Paper, Sovereign Wealth Funds: the Norwegian Experience.p4.5.

الموقع : متاح على شبكة الانترنت على [www4.ncsu.edu/~mcaner/tgmc.pdf](http://www4.ncsu.edu/~mcaner/tgmc.pdf)

xxxvii التقارير السنوية عن الصندوق ، تقرير عام ٢٠١٠ ص ٢٨ ، متاح على شبكة الانترنت على الموقع :

[www.nbim.no/en/press-and-publications](http://www.nbim.no/en/press-and-publications)

xxxviii المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

xxxix صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٢ ، ص 373.

x صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٨.

- xli احمد عمر الراوي ، "دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣" ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٣ .
- xlii صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧٥ .
- xliii المصدر نفسه ، ص ٣٧٤ .
- xliv رافع احمد حسن ، "الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي ، دراسة تجارب دولية" ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- xlv صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٢ ، ص ٣٨٠ .
- xlvi توماس أ. بالي ، "مكافحة لعنة الموارد الطبيعية - صناديق توزيع العائدات على المواطنين ، نموذج مشكلة النفط في العراق" ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، دراسات عراقية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ . ص ٢٢ .
- xlvii ماجد المنيف ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .
- xlviii حازم الببلاوي ، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر" ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٧ .
- xlix رافع احمد حسن ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .
- i المصدر نفسه ، ص ١٥٠ .
- ii توماس أ. بالي ، مصدر سابق ، ص ١٢ - ١٤ .
- iii المصدر نفسه ، ص ١١ .
- iiii عبد الكريم جابر شنجار ، "التمويل الدولي (مدخل حديث)" ، ط ١ ، النجف الاشرف ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- lv كمال البصري ، "الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي ٢٠١١ - ٢٠١٤" ، ورقة عمل ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، ٢٠١١/٣/٢٨ ، ص ٣ .
- lv ينظر في ذلك :
- توماس أ. بالي ، مصدر سابق ، ص ١٢ - ١٤ .
- رافع احمد حسن ، مصدر سابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ .